

Distr.: General
7 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في البوسنة والهرسك" يوم الثلاثاء، 4 أيار/مايو 2021. وكذلك أدلى ممثلو البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، علاوة على رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ببيانات.

وفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة من الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو

إن لشرف عظيم لي أن أخطب هذه الهيئة الموقرة مرة أخرى. وباعتبار أن هذا قد يكون آخر خطاب لي كممثل سام أمام مجلس الأمن، يؤسفني أنه لا يمكننا الاجتماع شخصياً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي لا يزال يغيث فساداً في معظم أنحاء العالم. وكما هو الحال دائماً، أمل أن تكونوا جميعاً أنتم وبلدانكم ومواطنوكم على ما يرام.

وأقدم بخالص التعازي لممثل الهند على الحالة التي يواجهها بلدهم حالياً. وآمل أن يكون هناك بصيص نور في نهاية النفق لكم ولنا جميعاً، مع اللقاءات التي أصبحت متاحة رويداً رويداً على نطاق أوسع. ويسرني أن أبلغكم بأن مفوض توسيع المفوضية الأوروبية أولفير فارهيلي ووزير الخارجية النمساوي ألكسندر شالنبيرغ كانا اليوم في سراييفو لتسليم لقاءات. وقد اضطلعت النمسا بدور فعال في الأعمال اللوجستية، الأمر الذي جعل هذا التسليم ممكناً اليوم.

عندما وصلت إلى البوسنة والهرسك في عام 2009، كان المجتمع الدولي يستهل مرحلة جديدة من التعاون، شدد فيها على أولوية الملكية المحلية على التدخل الدولي. إن الملكية المحلية هدف مثالي عظيم، ولكن مع الملكية تأتي المسؤولية، ويمكن وصف مستوى الخطاب اليوم في البوسنة والهرسك، بعبارة محترمة، بأنه غير مسؤول. وبعبارة أكثر صراحة، بأنه متهور وخطير.

لقد كان العام الماضي، 2020، عاماً للأمل والتأمل بالنسبة للبوسنة والهرسك. فقد احتفى البلد بمرور 25 عاماً من السلام نتيجة للاتفاق الإطارى العام للسلام، الذي وقع بالأحرف الأولى في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 في دايتون، بأوهايو، ووقع في 14 كانون الأول/ديسمبر 1995 في باريس. وقد حان الوقت للتفكير فيما شهدته فترة العقد ونصف العقد التالية من إنجازات، وكذلك من أوجه قصور، بينما نتطلع كذلك إلى المستقبل.

وينعكس ذلك في البيان المشترك الذي أدلى به رئيس البوسنة والهرسك بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى، الذي نص جزئياً على،

”إن اليوم فرصة فريدة لإرسال رسالة للتأكيد بحق على أهمية تعزيز الثقة والسلام والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمواطنين في البوسنة والهرسك وجميع أجزائها وكياناتها ومقاطعة برتشكو في البوسنة والهرسك والكانتونات والمدن والبلديات“.

وفي تلك المناسبة، أعرب كذلك عن أطيب التمنيات للبوسنة والهرسك كل من الرئيس السابق للولايات المتحدة، كلنتون، ورئيسي سلوفينيا والنمسا، والأمين العام، ورئيس وزراء إسبانيا، ووزيري خارجية ألمانيا وفرنسا، وعدد كبير من كبار الشخصيات.

وكما ورد في تقرير (S/2021/409) - كجزء من سياسة طويلة الأمد لتحدي أساسيات الاتفاق الإطارى العام للسلام، بما في ذلك سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن قرارات وسلطة الممثل السامي، بهدف التراجع عن الإصلاحات واستعادة الصلاحيات من الدولة - اعتمدت سلطات جمهورية صربسكا - بقيادة ميلوراد دوديك - مجموعة من الاستنتاجات المحددة في هذا الصدد في

آذار/مارس. وكما ذكرت، تتوخى هذه الاستنتاجات إجراء مناقشات بين الأطراف السياسية المحلية الفاعلة بشأن مستقبل البوسنة والهرسك، تاركة الباب مفتوحاً أمام خيار ما يسمى "التفكيك السلمي" للبلد.

وليست هناك حاجة حقيقية لتفسير السياسة المدمرة الطويلة الأجل لسلطات جمهورية صربسكا الحالية، كما أوضحها السيد دوديك لهذه الهيئة بالذات في اجتماع صيغة آريا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأعتقد أنه كان واضحاً للجميع مع أي نوع من السياسة والعقلية غير العقلانية والمدمرة نتعامل. وتذكرون أنه دعائي "وحشاً" ودعا اللورد الراحل آشدون "مجرماً".

وبالأمس فقط، ظهر السيد دوديك مرة أخرى في وسائل الإعلام، مدعياً أنه أخبر مؤخرًا دبلوماسياً أجنبياً بأن التفكيك السلمي هو الخيار الوحيد الذي لا بد أن يحدث على أي حال، وأنه لم يكن لدى الدبلوماسي "أي داع للاعتراض على ذلك". وإذا وقفتم أنتم أو أنا أو أي شخص آخر وقلنا إننا نريد تقسيم بلدنا، فسوف ننتع بالخونة أو الانفصاليين أو دعاة الفتنة، وربما نعتقل. وبعبارة صريحة: من غير المتصور في بلداننا أن يرغب الرئيس في تدمير ذات البلد ذاته الذي يرأسه.

وعلاوة على ذلك، نشر حزب السيد دوديك، اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، مؤخرًا عدة أشرطة فيديو كجزء من حملة على الإنترنت تروج لـ "التفكيك السلمي"، وستعرض كذلك كإعلانات دعائية لمشاهدي موقع يوتيوب في البوسنة والهرسك.

وفي نيسان/أبريل، اجتمع زعماء أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا في منتجع جبلي بالقرب من بانيا لوكا، حيث أعلن السيد دوديك أن جمهورية صربسكا ستشكل أفرقة للتفاوض مع الاتحاد بشأن مستقبل البوسنة والهرسك، وأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ستعتمد برنامجاً كأساس للمفاوضات في هذا الصدد. ويوضح مشروع البرنامج أنه إذا لم يعجب اتجاه ونتائج هذه المناقشات سلطات جمهورية صربسكا، فإن جمهورية صربسكا "تحتفظ بحقها في أن تقرر في نهاية المطاف وضعها المستقبلي".

وكما هو متوقع، أثارت هذه التطورات امتعاض الأحزاب الاتحادية، ولا سيما الأحزاب البوسنية، التي رفض معظمها إمكانية "تفكيك البوسنة والهرسك سلمياً" وتوقع بعضها نشوب حرب في حالة محاولة جمهورية صربسكا الانفصال عن البوسنة والهرسك.

وإنني، كممثل أعلى، أريد أن أكون واضحاً: دايتون لا تعطي الحق للكيانات في الانفصال. لذا، مرة أخرى، فإن الجو السياسي مسموم والنقد في الإصلاحات مهمش. وإنه لأمر مؤسف للغاية أن اختارت سلطات جمهورية صربسكا هذه اللحظة، حيث لا يزال البلد بأسره في قبضة جائحة كوفيد-19.

وهي كذلك اللحظة التي اضطرت فيها سلطات جمهورية صربسكا إلى اقتراض 300 مليون يورو عن طريق بيع سندات في بورصة لندن لتغطية عجز ميزانيتها، لأنها ترفض قبول الأموال الميسرة والإصلاحات التي اقترحتها صندوق النقد الدولي.

وخلال ولايتي كممثل سام، شهدنا تغييراً في قواعد اللعبة - تحولات في الخط الأحمر لما يمكن أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لقبوله. وشهدنا تحولاً من الخطاب إلى إجراءات تتحدى اختصاصات الدولة ومؤسساتها وقراراتها، كما نشهد الآن تحولاً من الخطاب إلى إجراءات تتحدى سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وبالتالي عملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك.

ومن الواضح أن هناك الآن جهداً متضافراً لإضفاء الطابع الرسمي على الاستنتاجات التي اعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وتنفيذها. والهدف في أحسن الأحوال هو التراجع عن الإنجازات الإصلاحية العديدة التي تحققت في السنوات الـ 25 الماضية، والتي تهدد الدولة واختصاصاتها ومؤسساتها وقدرتها على اتخاذ القرارات وإنفاذها. ومن شأن ذلك أن يؤثر على الإصلاحات الجارية، بما في ذلك الإصلاحات التي تشملها أولويات الاتحاد الأوروبي الـ 14، التي يستند الكثير منها إلى الإصلاحات التي حققتها مبادرات الممثل السامي. وفي أسوأ الأحوال، فإنها عملية إعداد، مع إنذارات نهائية يعرف القادة السياسيون في جمهورية صربسكا أن من المستحيل تحقيقها. وعندئذ ستستخدم قيادة جمهورية صربسكا ذلك للزعم بأن جمهورية صربسكا مجبرة على اتخاذ قرار من جانب واحد بشأن مركزها في المستقبل، وهو ما يعني الانفصال.

ولنكن واضحين أيضاً. وحتى لو كان هذا السيناريو هو أفضل الاحتمالات، فإن الهدف هو جعل البوسنة والهرسك مختلة وظيفياً على الدوام، وهو ما نراه بالفعل في أعلى مؤسساتها التي يعترضها شبه شلل، بما في ذلك الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية، ناهيك عن الاتحاد، الذي نجح شريك الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، أي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في شله تماماً. وسيكون لذلك آثار سلبية على منطقة غرب البلقان وسائر أوروبا، لأنه إذا كانت البوسنة والهرسك منهكة، فهي ليست في وضع يمكنها من التصدي بفعالية لتحديات الجريمة المنظمة والفساد والهجرة وتغير المناخ، وما إلى ذلك.

وإذا استمرت هذه الاتجاهات السلبية، فإن السؤال المطروح على المجتمع الدولي سيكون قريباً إلى متى يمكن التسامح مع هذا النوع من السلوك الهدام وإلى متى يمكن اعتبار السيد دوديك وحلفائه في جمهورية صربسكا وأماكن أخرى شركاء.

ومن ناحية أخرى، شهدنا تحركاً حول عملية الإصلاح الانتخابي، التي ظلت في حالة جمود لسنوات. ويمكن أن تكون فرصة لمعالجة مجموعة رئيسية طويلة الأمد من الإصلاحات القائمة على الحقوق، بما في ذلك إزالة التمييز المحدد في أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مع تحسين شفافية العملية الانتخابية.

وللأسف، هناك خوف وارتياح في صفوف المواطنين والمجتمع المدني من أن يسعى المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك إلى تلبية مطالب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بزيادة إضفاء الطابع العرقي على النظام الانتخابي من خلال إعادة تحديد الدوائر الانتخابية في الاتحاد على أساس التقسيم العرقي - الإقليمي أو الإعلان العرقي للناخبين. ومن المؤكد أن مفهوم الديمقراطية العرقية هذا لن يتعارض مع تنفيذ قضية سيديتش وفيننتشي المدمجة فحسب، بل سيتعارض أيضاً مع الأهداف المحددة للاتفاق الإطار العام للسلام، بما في ذلك الهدف العام للاتفاق المتمثل في إعادة تأسيس المجتمع المتعدد الأعراق الذي كان قائماً قبل الحرب.

ولا بد لي من أن أكرر التأكيد على أنه يجب ألا نسمح لتلك العملية بأن تؤدي إلى مزيد من الانقسامات العرقية أو الإقليمية. وإنني على اقتناع تام بأن وحدة انتخابية ثالثة محتملة - حقيقية أو افتراضية، مؤقتة أو دائمة - يعتبرها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مجرد خطوة أخرى نحو الكيان الثالث. وفي أفضل الأحوال، فإن إنشاء وحدة انتخابية ثالثة من شأنه أن يعزز الدينامية السياسية في الاتحاد بطريقة لا يشعر بها قادة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على الإطلاق بأي زخم

للتعاون مع البوسنيين. ولمزيد من التفهم، سأقارن بجمهورية صربسكا، وهي أيضاً وحدة انتخابية واحدة. وقد رأينا كيف أصبحت مواقفها متطرفة مع مرور الوقت عندما لا يكون هناك حافز للتواصل مع الجماعات العرقية الأخرى.

وإلى جانب تنفيذ قرار سيديتش وفينشي وما يتصل بذلك من قرارات، ينبغي أن تكون الأولوية لتنفيذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومجموعة الدول المناهضة للفساد، التي لن تقضي على التمييز فحسب، بل ستزيد أيضاً من الشفافية وتمنع تزوير الانتخابات.

وعندما أدليت ببيان أمام مجلس الأمن آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2020/1103)، المرفق الأول)، كررت دعوتي سلطات جمهورية صربسكا إلى إزالة اللوحة المخصصة لمجرم الحرب المدان رادوفان كاراديتش من مسكن الطلبة في بالي. ويسرني أن أبلغكم بأن اللوحة قد أزيلت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر. وفي 27 كانون الثاني/يناير، وجهت رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، طلبت فيها إلغاء الأوسمة التي منحت في عام 2016 لثلاثة من مجرمي الحرب المدانين، من بينهم رادوفان كاراديتش، في غضون ثلاثة أشهر. ومرت الأشهر الثلاثة في نيسان/أبريل، ولم نتلق أي رد رسمي، ولم بلغ منح الأوسمة. وكان من المفترض أن تناقش الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا هذه المسألة في 28 نيسان/أبريل ولكنها أجلتها. وسنرى ما سيحدث، ولكنني أبلغ المجلس في الوقت الراهن بأن الحالة لم يتم تصحيحها.

ومما يؤسف له أن سلوك القادة السياسيين يشجع على سلوك مماثل بين عامة الناس. وبالإضافة إلى بعض الأمثلة المذكورة في تقريري، ظهرت في الأسابيع القليلة الماضية تحديداً لوحة جدارية ضخمة لمجرم الحرب المدان راتكو ملاديتش في مدينة فوتشا في جمهورية صربسكا، المعروفة جيداً بأنها مكان وقعت فيه جرائم حرب تفوق الوصف.

وفي غياب سلوك أكثر مسؤولية، أولاً وقبل كل شيء من جانب القادة السياسيين، يشير ذلك مرة أخرى إلى الحاجة إلى تجريم تمجيد مجرمي الحرب، فضلاً عن إنكار الإبادة الجماعية. ولا بد لي من أن أشير إلى خيبة أمني من فشل بعض هذه الجهود في هذا الصدد أمام برلمان البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، فإن مجموعات مختلفة من المواطنين تدعوني على نحو متزايد إلى فرض مثل هذه التشريعات. وعلى أية حال، أود هنا أن أذكر مرة أخرى برأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي ينص بشكل قاطع على أن "نقض الحقائق وإنكار حدوث الإبادة الجماعية أمر يتعارض مع أبسط القيم الأوروبية".

وهناك بعض المجالات التي ما زلت آمل فيها، مثل حالة موستار. فبعد 12 عاماً، أجرت مدينة موستار أخيراً انتخابات محلية، وانتخبت في نهاية المطاف عمدة جديداً، هو السيد ماريو كورديتش، الذي التقيت به، وأعجبت بهمته وحماسه. وحتى الآن، يبدو أن هناك قدراً كبيراً من حسن النية في مجلس مدينة موستار الجديد، وأنا واثق من أنه سيبدل جهداً صادقاً لمعالجة العديد من المسائل التي تراكت على مر السنين دون وجود مجلس للمدينة. ولكن، في الوقت نفسه، فإن ذكر موستار كنجاح هو مؤشر على مدى تلهفنا لأي نجاح. والحالة في موستار هي، في الواقع، عمل جار.

وأود أن أشير أيضاً إلى أن مجلس مدينة سراييفو انتخب مؤخراً أيضاً عمدة جديداً، امرأة شابة ومتحمسة، هي بنيامينا كاريتش، التي التقيت بها مؤخراً وهي من أسرة متعددة الثقافات. وانتخب المواطنون

في بانيا لوكا مباشرة عمدة جديداً، وهو عضو في المعارضة في جمهورية صربسكا، واسمه دراشكو ستانيفوكوفيتش، ويبلغ من العمر 27 عاماً، واتبع حتى الآن نهجاً شفافاً في عمله.

يصادف تاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذكرى السنوية الخمسين لما يسمى ببادرة تكفير وارسو عن الذنب، حيث كان قد فقد آلاف اليهود حياتهم في الحرب العالمية الثانية تحت نير مضطهدهم الألمان. إذ بعد أن وضع المستشار براندت إكليل الزهور على النصب التذكاري جثا على ركبتيه. لقد كان عملاً تاريخياً ومذهلاً من أعمال التكفير عن الذنب.

وهذا ما تبدو عليه القيادة وما تمس الحاجة إليه في البوسنة والهرسك اليوم. وفي هذا السياق، أود أن أدعو رئاسة البوسنة والهرسك إلى الارتقاء إلى مستوى بيانها الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الإطار العام للسلام، وأن تنظم في عام 2021 احتفالاً مشتركاً لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب في البوسنة والهرسك، وأن تشارك في ذلك الاحتفال. وأعتقد أن مثل هذا العمل سيدمل جراح جميع مواطني البوسنة والهرسك، حتى أعضاء الرئاسة أنفسهم.

وفي بياني السابق في تشرين الثاني/نوفمبر، حثت سلطات البوسنة والهرسك على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة للقرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تستمر حتى عام 2022. وأود أن أشدد أيما تشديد على الدور الهام للمرأة في بناء الثقة والقيادة السياسية. وقد اتخذت خطوات قليلة إلى الأمام، مثل الجهود التي تبذلها وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك لزيادة دور المرأة في بعثات حفظ السلام. وبالرغم من أن المرأة كانت في الخطوط الأمامية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 فإنها عانت بشكل غير متناسب من عواقب الأزمة الاقتصادية الناشئة. وغالباً ما تكون النساء أول من يفصل من العمل في حين تخفض السلطات الحماية الاجتماعية في ميزانيات الطوارئ. وشهدنا خلال هذه الجائحة أيضاً زيادة بنسبة 30 في المائة في عدد النساء اللاتي يطلبن المساعدة بعد تعرضهن للعنف.

وأود أن أشير إلى العديد من اللاجئات البوسنيات اللواتي تقلدن مناصب سياسية بارزة خارج البلد، بمن فيهن وزيرة العدل النمساوية ألما زاديتش، المولودة في توزلا وصاحبة المقام الرفيع أرمينكا هليتش، عضو مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة، المولودة في غراتشاناكا هانا سوميا اتيش، عضو مجلس الوزراء النرويجي، المولودة في بوغوينو ووزيرة التعليم العالي والثانوي السويدية السابقة عايده هادزيليك، المولودة في فوتشا وعمدة مدينة كالمار في السويد، دزيتا أبازا، المولودة أيضاً في فوتشا.

ويؤكد ذلك أن أكبر مورد للبوسنة والهرسك يتمثل في إمكاناتها البشرية ولكن نظراً لعدم استقرار الوضع في البلد، فإن ذلك المورد ينمو كصادر. فالنساء اللواتي ذكرتهن هربن من البلد في زمن الحرب. فالشباب المتعلمون يغادرون البلد الآن بحثاً عن فرص في أماكن أخرى، ليس بسبب الوضع الاقتصادي ولكن بسبب المحسوبية والفساد في قطاع الرعاية الصحية وانعدام سيادة القانون وزيادة عدم الاستقرار السياسي.

ويجب علينا كمجتمع دولي أن نسعى جاهدين لمساعدة البوسنة والهرسك على الحفاظ على أهم أصولها ومواردها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحفاظ على استقرارها وسلامها وازدهارها بوصفها دولة فاعلة وقادرة على توفير احتياجات جميع سكانها وخدمة مصالحهم الفضلى، وفي اندماج كامل مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الهياكل الأوروبية الأطلسية. ويجب على القادة السياسيين في البوسنة والهرسك أن يتعلموا القيادة الحقيقية في نهاية المطاف أو أن يتنحوا جانبا.

وفي الختام، ربما يكون هذا آخر خطاب لي أمام مجلس الأمن بصفتي الممثل السامي. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتفكير في بعض الدروس المستفادة من الاثنتي عشرة سنة الماضية.

لقد كانت الإقامة والعمل في البوسنة والهرسك من أعظم التجارب الممتعة في حياتي. وبشكل عام فالناس هناك من ألطف من النقيض وأكثرهم عطفًا في حياتي حيث يعتني الجار بالجار. ومن المؤكد أنه ليس صحيحًا أن الناس لا يستطيعون العيش معًا ولكن الساسة هم الذين يقضون الكثير من الوقت في التركيز على ما يفرقهم بدلًا مما يوحد بينهم. وبعد سنوات من الخطاب الانقسامية غير المقيدة، ما زلنا بحاجة إلى رؤية سياسيين قادرين حقًا على توحيد الصفوف والقيادة.

وكنتم أمل اليوم أن أتمكن من الإعلان عن انتهاء مهمتي. وللأسف، وهناك الكثير مما يؤسفني، أن البوسنة والهرسك اليوم بلد به هياكل حكم غير فعالة إلى حد كبير وغارق في الجمود السياسي المستمر وينتشر فيه الفساد على نطاق واسع وتعاني سيادة القانون من الضعف. وفي الوقت الذي تزعزعت فيه الحالة السياسية بسبب النداءات بحل الدولة، لا تزال البوسنة والهرسك بعيدة كل البعد عن تحقيق الاستقرار السياسي الدائم. ولذلك تظل مشاركة المجتمع الدولي حاسمة.

ولا تزال البوسنة والهرسك نزاعًا مجمدًا بحكم الواقع حيث يواصل القادة السياسيون السعي إلى تحقيق غايات وقت الحرب ونشر روايات مثيرة للخلاف ومخططات سياسية قومية. فقد تلاشى المجتمع المتعدد الأعراق والمتنوع الذي كان قائمًا قبل النزاع، بينما أصبح من الصعب جدًا الدفاع عن الحفاظ على الحيز المتعدد الأعراق ومقاومة إنشاء حيز أحادي العرق. ويشيع خطاب الكراهية وتمجيد مجرمي الحرب وتحريف حقائق الإبادة الجماعية أو إنكارها مباشرة على الرغم من تأكيد حدوثها من قبل المؤسسات القضائية الدولية.

ومن بعض الأمثلة على أكثر التحديات إلحاحًا اليوم: إنكار سلطة الدولة ورفض الامتثال لسيادة القانون وتحدي الإطار القانوني والدستوري للبوسنة والهرسك أو تجاهله وعدم التعاون مع الهيئات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون على مستوى الدولة أو مواصلة تقويضها، بالإضافة إلى تحدي سلطة وقرارات الممثلين الساميين. لقد نبهت المجتمع الدولي باستمرار إلى مخاطر السماح باستمرار هذا المسار دون رادع في تقارير السابقة إلى المجلس.

وكما قلت في البداية، عندما وصلت إلى البوسنة والهرسك كممثل سام في عام 2009، كان الشعار هو "الملكية المحلية" للعملية. وقد حاولنا ذلك بالفعل، مع استثناءات قليلة جدًا في وقت مبكر جدًا، ولكنه لم ينجح. وما نحن نتحدث عن الحل السلمي بعد مرور اثني عشر عامًا. وينبغي للبوسنة والهرسك أن تسير بثبات على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ولكن أحد قادتها السياسيين يدعو اليوم صراحة إلى تقسيم البلد، مع الحط من قدر الاتحاد الأوروبي والسخرية منه.

لقد شهدنا فترة تدخل قوية - أثارت بعض الانتقاد، ولكنها لنكن صادقين، ساعدت على دفع البوسنة والهرسك طويلاً على مسارها - وفترة أطول من الملكية المحلية، كثيرًا ما تبعتها الانتكاسات. وربما حان الوقت للنظر في اتباع نهج مختلف وتوقيفي. وعلى أية حال، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفًا حاسمًا لوقف هذه الاتجاهات الانقسامية التي تزيد من تدهور البلد. وربما يكون لذلك آثار سياسية وأمنية ليس على البلد فحسب، ولكن أيضًا على المنطقة وأوروبا بأسرها.

وإلى أن يكون هناك التزام حقيقي بالسلام وضمان الاستقرار الدائم الذي لا رجعة فيه في البوسنة والهرسك، يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على جميع الأدوات المتاحة له للتصدي لأي تهديد محتمل، بما في ذلك السلطات التنفيذية للممثل السامي، وإبقاء القضاة الدوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك والآليات الدولية في مقاطعة برينتشكو والوجود العسكري الدولي في البوسنة والهرسك.

ولديّ انطباع شخصي بأننا بعيدون جدا عن وضع يسمح بإجراء أي تغييرات على ترتيبات ما بعد اتفاقات دايتون في البوسنة والهرسك. وبدلاً من التسرع في اتخاذ قرار، ينبغي أن نتصالح مع حقيقة أن تحقيق الاستقرار في السلام يستغرق وقتاً. وكان هذا أيضاً رأي كاريل شوارزنبرغ وزير خارجية الجمهورية التشيكية، البلد الذي ترأس الاتحاد الأوروبي في عام 2009 والذي أيد ترشيحي كممثل سام وقال لي: "يجب أن يكون لدينا نهج طويل الأجل بشأن البوسنة والهرسك". وينبغي أن نسلّم أيضاً بأن وتيرة التقدم قد تباطأت لأننا تسرعنا في تغيير نهجنا القوي تجاه البوسنة والهرسك.

وللأسف، علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا ونعترف بأن الانقسامات المتزايدة في صفوف المجتمع الدولي على نطاق أوسع لا تساعد على تحسين الحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة. ولذلك أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يظل متحداً وحاسماً وأن يعمل معاً على تقديم الحلول وتسوية المشاكل. إن البوسنة والهرسك بلد فريد من نوعه ويتطلب اتباع نهج فريد أيضاً.

وأجد نفسي أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن النخبة السياسية الحالية في فترة ما بعد الحرب، البعيدة في معظمها عن الواقع، ليست مستعدة أو مؤهلة لمواجهة التحديات المعاصرة وتلبية الاحتياجات الحقيقية لمواطني البوسنة والهرسك. وأميل إلى الاعتقاد بأنهم ليسوا شركاءنا الحقيقيين في دفع البلد إلى الأمام. ولذلك، إننا بحاجة إلى إيجاد طريقة للتعامل معهم بطريقة أكثر حزمًا مع تجاوزهم في الوقت نفسه أيضاً بإيجاد شركاء جدد.

ويسرنا القول بأن هناك قوى تقدمية في البوسنة والهرسك يمكننا إقامة شراكة معها وترغب في تطبيع الحالة في بلدها. ويبين التاريخ أنه يمكننا تحقيق نجاح كبير في ذلك. ولكيلا ننسى كانت البوسنة والهرسك في عام 2005 من أبرز الأمثلة لما بعد حل النزاع - بلد يقوم بإصلاحات هيكلية ويمضي قدماً نحو التغيير الدستوري. ولئن تمكّنّا من تشكيل جيش واحد من ثلاثة جيوش خاضت حرباً ضد بعضها بعضاً قبل عقد من الزمن، يمكننا بالتأكيد أن نكمل ما تبقى من العمل.

لكن يجب أن أكون صريحاً. إن المجتمع الدولي والأطراف التقدمية الفاعلة في البوسنة والهرسك ترتكب خطأ كبيراً إن افترضت أن الأمور ستسير بطريقة ما على ما يرام، لأن الوقت في صالحنا. هذا خطأ كبير ما دامت قوى التفكك أقوى من قوى إعادة الاندماج. ولكي يكون الوقت في صالحنا، يجب أن نعود إلى دينامية الإصلاح وإعادة الاندماج.

وأود أن أشكركم على تعاونكم واهتمامكم طوال هذه السنوات.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولاً، ترحب الصين باستمرار استقرار الحالة العامة في البوسنة والهرسك. وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون للسلام، أكدت رئاسة البوسنة والهرسك من جديد التزامها بالاتفاق. وأجريت الانتخابات المحلية بسلاسة كما كان مقرراً، كما أن إصلاح مقاطعة بريتشكو يتقدم بإطراد. وهذه كلها تطورات إيجابية تستحق أن ننوه بها. وفي الوقت نفسه، لا يزال بناء الدولة في البوسنة والهرسك يواجه تحديات كثيرة. ونشجع جميع الأطراف على مراعاة مصالح البلد وشعبه، وأن تعزز الحوار والتشاور، وأن تعزز الثقة المتبادلة، وأن تعزز الوئام العرقي، وأن تحل المنازعات، وتقوم بتسوية الخلافات، وأن تعزز الحلول للمسائل المعلقة في بناء الدولة.

ثانياً، تأمل الصين أن تعمل جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك معاً لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي لم تتم السيطرة عليه بعد بصورة فعالة. ونشجع جميع الأطراف على البقاء متحدة ومنسقة لحماية سلامة وصحة الناس من جميع الأعراق واغتنام الفرصة لتعزيز الثقة المتبادلة والمصالحة وتحقيق التعايش في وئام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للبوسنة والهرسك في مكافحة الجائحة. وقد تبرعت الصين بمعدات الحماية ومستلزمات الاختبار ونظمت عدة مجموعات من الخبراء الطبيين لتبادل الخبرات والممارسات مع نظرائهم في البوسنة والهرسك. وفي الآونة الأخيرة، قدمنا لقاحات كوفيد-19 المصنوعة في الصين.

ثالثاً، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى اتباع نهج عادل ومتوازن بشأن مسألة البوسنة والهرسك. ونشجع الممثل السامي على مواصلة الحوار البناء والتعاون مع جميع الأطراف البوسنية. وينبغي أن يتم تعيين الممثل السامي وفقاً لاتفاق دايتون للسلام والممارسات السابقة.

منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام قبل 25 عاماً، شهدت الحالة في البوسنة والهرسك تغييرات كبيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس، في ضوء التطورات على أرض الواقع، سبل تقديم دعم ملموس للبوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام من أجل تلبية احتياجات شعبها على نحو أفضل. وتحترم الصين سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وتعتقد أن شعبها لديه القدرة والحكمة على معالجة قضاياها. وستواصل الصين العمل مع جميع البلدان لدعم عملية المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك وصون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وغرب البلقان.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أشكركم، الممثل السامي فالنتين إنزكو، على إحاطتكم الشاملة اليوم. وبصفة خاصة، نشيد حقاً بعملكم حيث تعالجون ما يقرب من 100 في المائة من مهامكم على الرغم من أن حجم فريقكم وميزانيته قد انخفضا بشكل كبير على مر السنين. ونؤيد تأييداً كاملاً مكتباً قوياً وفعالاً للممثل السامي، وهو أمر ضروري للوفاء بمسؤولياته المنوطة به وتخفيف المخاطر التي تهدد الاستقرار في البوسنة والهرسك. السيد إنزكو، إن تحليلكم للحالة في البلد في تقريركم الدوري الأخير إلى الأمين العام (انظر S/2021/409) ممتاز، ونشجعكم على إدراج عناصر تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التقارير المقبلة.

ونؤيد إستونيا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وهي على يقين من أن مستقبل البوسنة والهرسك مرتبط بالمسار الأوروبي - الأطلسي، تمشياً مع الطموح المشروع لمواطنيها. ونرحب بالانتخابات المحلية التي أجريت في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي للمرة الأولى منذ عام 2008، واعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب، مما يمثل خطوات هامة إلى الأمام بالنسبة للبلد على طريق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي.

وندعو قادة الرئاسة إلى اغتنام فرصة عام 2021 كعام غير انتخابي لإظهار تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ بقية الأولويات الرئيسية لرأي المفوضية الأوروبية، ولا سيما الإصلاح الانتخابي والدستوري لضمان المساواة وعدم التمييز بين المواطنين والنهوض بسيادة القانون. ونشجعها أيضاً على تعزيز عمالة الشباب وتعليمهم، فضلاً عن المساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة شاملة للجميع.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وولايتها، حيث أن البعثة تساهم إسهاماً قوياً في جهود البلد في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، وهو أمر حاسم الأهمية بصفة خاصة في ظل المناخ السياسي المعقد الحالي في البلد.

إن تصاعد الخطاب القومي والمثير للانقسام في البوسنة والهرسك يبعث على القلق العميق. إن نشر الخطاب الاستقزازي، وإنكار جرائم الحرب، وتمجيد مجرمي الحرب المدانين، والتقليل من شأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا بأي شكل من الأشكال، أمر غير مقبول.

ونحث الأحزاب السياسية في البلد على الدخول في حوار وتعزيز بيئة مواتية للوحدة وتوافق الآراء والمشاركة البناءة لصالح المواطنين. وينبغي لجمهورية صربسكا أن تكف عن الدعوة إلى الانفصال وأن تمتنع عن أي أعمال أو سياسات يمكن أن تزعزع استقرار البلد. لقد حان الوقت لوضع الخلافات جانبا، والتركيز على تخفيف حدة التوترات السياسية وتعزيز المصالحة، والتركيز على تشكيل الحكومة في الاتحاد.

إن وجود محكمة دستورية فاعلة في البوسنة والهرسك له أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للبلد، ونحن نؤيد تماماً قضائاتها الدوليين. ويتعين على جميع الأحزاب السياسية في البلد تنفيذ الأحكام القضائية الهامة للمحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وكما علمنا من التقرير الأخير للممثل السامي، فإن جائحة مرض فيروس كورونا قد عطلت اقتصاد البوسنة والهرسك بشكل خطير. ونؤيد إستونيا بقوة تضامن الاتحاد الأوروبي مع غرب البلقان وتلبيته

للاحتياجات الصحية العاجلة، فضلا عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل الناجم عن الجائحة. ونشيد بعمل ودعم جميع الآخرين، مثل منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين قدموا المساعدة إلى البوسنة والهرسك خلال هذه الجائحة.

ونشيد أيضا باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو لتنفيذ مشروع الحوار من أجل المستقبل، الذي يسعى إلى تعزيز منابر الحوار المحلية - التي تجمع بين القادة المحليين، فضلا عن المجتمع المدني والشباب والزعماء الدينيين والمنظمات النسائية.

وللمضي قدما، يتعين على جميع القادة السياسيين في البلد أن يحققوا نتائج ملموسة وأن ينفذوا إصلاحات أساسية. وندعو القادة إلى العمل في تضامن ووحدة.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصلي: بالفرنسية]

أود أيضاً أن أتمنى للصين كل التوفيق في رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو، وأنهى فييت نام على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي.

وأشكر الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته وأثني على التزامه الدؤوب تجاه البوسنة والهرسك على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي هنا اليوم.

وفي الوقت الذي يختار فيه البعض في البوسنة والهرسك أن يلعبوا بورقة الانقسام وتفاقم التوترات، تؤكد فرنسا بقوة، بوصفها من الموقعين على اتفاق دايتون، دعمها الثابت لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتدعو جميع الموقعين على هذه الاتفاقات إلى مواصلة التقيد بها. إن الخطاب الانقسام والقمي والانفصالي، أو الخطاب الذي يثير احتمال نشوب حرب، غير مقبول.

وتدعو فرنسا القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى التركيز على التحديات الحقيقية التي تواجه البلد. وهناك العديد منها: مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي، واعتماد وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتطوير البلد وتقاربه مع أوروبا.

ونرحب ببعض الإنجازات الأخيرة، مثل إجراء انتخابات محلية في عام 2020، ولا سيما في موستار للمرة الأولى منذ عام 2008، كما ذكر عدة مرات، وتدعو السلطات البلدية المنتخبة حديثاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة لصالح جميع مواطنيها على الصعيد المحلي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنفيذ الأولويات الرئيسية الـ 14 في رأي المفوضية الأوروبية. ويتيح عام 2021، الذي لا توجد فيه مواعيد نهائية انتخابية، فرصة لإحراز تقدم في تنفيذ تلك الإصلاحات. وتدعو إلى إحراز تقدم في الأداء الفعال للمؤسسات الديمقراطية، أي على مستوى الدولة المركزية، وفي تعزيز سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق باستقلال القضاء ومكافحة الفساد. ويجب تنفيذ الإصلاح الانتخابي وفقاً لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة البندقية.

ويجب أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة السياسية أولوية أيضاً. كما نواصل الدعوة إلى تشكيل حكومات في اتحاد البوسنة والهرسك، وكذلك في جميع الكانتونات التي لا تزال تغتقر إلى وجود حكومة، وإلى أن تؤدي مؤسسات البلد مهامها في ظروف طبيعية.

وإذ نحیی الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريرينيتسا في 11 تموز/يوليه 2020، تؤكد فرنسا من جديد إدانتها الشديدة لتمجيد مجرمي الحرب الذين أدانهم المحاكم وإنكار الإبادة الجماعية، وهي أمور تتنافى مع قيم الاتحاد الأوروبي. لقد قامت نظم العدالة الوطنية والدولية بعمل رائع في محاكمة وإدانة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع في التسعينات من القرن الماضي، ويجب احترام أحكامها. ويجب الاعتراف بضحايا العنف الجنسي. وتؤكد فرنسا من جديد أهمية العدالة والجبر

و ضمانات عدم تكرار تلك الجرائم. ولا تزال عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة هي الأساس الصلب الوحيد لمستقبل البلد.

ونظراً للحالة السياسية المتوترة، ولا سيما عودة الخطاب الذي يتحدى وجود البوسنة والهرسك كدولة، نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه يجب الحفاظ على مكتب الممثل السامي والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ممثلة في عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، والتي عادت فرنسا للمشاركة فيها. وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى التغلب على انقساماتها ومضاعفة جهودها لتنفيذ الإصلاحات التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خطة 2+5، التي تمثل شرطاً لإغلاق مكتب الممثل السامي.

أخيراً، أود أن أؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل للآفاق الأوروبية للبوسنة والهرسك وبلدان غرب البلقان على نطاق أوسع. وحتى يحدث ذلك، فإن بذل جهود إصلاحية أكبر والرفض الحازم للخطاب الانقسامي أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهاالي

أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيّب تمنياتنا للوفد الصيني بمناسبة توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى له كل النجاح. وأود أن أشكر الممثل السامي فالتنين إنزكو على إحاطته المفيدة وعلى هذا التقرير الشامل والمفصل (انظر S/2021/409).

لا يزال اتفاق دايتون للسلام حجر الزاوية لبناء السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك. وحتى يومنا هذا، يواصل اتفاق دايتون تحديد الإطار لإيجاد حلول فيما يتصل بتسوية النزاعات بين المجموعات العرقية من خلال الحوار بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء.

ويشرف مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، بوصفه آلية مخصصة للمؤسسات الدولية، على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. وفي هذا الصدد، ننوه أيضاً بالتقدم المحرز في العقدين ونصف العقد الماضيين وبالذور الهام الذي تقوم به العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عملية أثبتت التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، وبمساهمة المجتمع الدولي. وقد أدت هذه الجهود إلى إحلال السلام وسمحت بصون هيكل حوكمة سياسية معقد. ولكن كانت هناك في الآونة الأخيرة بعض الاحتكاكات الواضحة، بما في ذلك أقوال وأفعال كان يمكن تجنبها، والتي أعاققت التقدم في تنفيذ الاتفاق.

ونعتقد أنه يتعين على مكتب الممثل السامي أن يواصل العمل مع جميع الأطراف بموضوعية لبناء الثقة للتغلب على العوائق. إن مكتب الممثل السامي آلية مخصصة وينبغي أن يظل التنفيذ السريع لخطّة 2+5 على رأس الأولويات. ونرى أن مسألة مكتب الممثل السامي تحتاج إلى حل بتوافق الآراء.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات الإيجابية، على الرغم من الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا. فقد أصدرت الرئاسة الثلاثية بياناً مشتركاً بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين أعربت فيه عن التزامها باحترام أحكام الاتفاق والدستور. وأجريت انتخابات الجمعية البرلمانية في مقاطعة برتشكو وانتخابات الجمعيات المحلية في المدن والبلديات في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا. وهذا اتجاه جدير بالترحيب يجسد إيمان الناس بالديمقراطية. واجتمع مجلس الوزراء بانتظام، كما ذكر الممثل السامي، واتخذت الرئاسة أيضاً قرارات في حدود صلاحياتها. وفي الوقت نفسه، وكما ورد في تقرير مكتب الممثل السامي، لا تزال هناك عدة مجالات لم يُحرز فيها تقدم يذكر أو كان التقدم فيها أقل من مُرض، بما في ذلك وضع حد للتمييز القائم على أسس عرقية وتحسين التنسيق بين مؤسسات الدولة والمؤسسات على مستوى الكيانات.

ويشكل تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين العابرين للبوسنة والهرسك مسألة تثير قلقاً بالغاً، نظراً لتأثيرها على الأمن الداخلي وإمكانية تغذية نزعة التطرف. وتقف الهند على استعداد لتقديم الدعم في مجال بناء القدرات لمواجهة هذا التحدي.

ونترحم على أولئك الذين أزهقت أرواحهم خلال التسعينات من القرن الماضي. وكوننا شهدنا الإبادة الجماعية في جوارنا قبل 50 عاماً، فإننا مقتنعون بأن محاولات تحقيق العدالة لمن ذبحوا أو فقدوا يجب أن تستمر بنشاط. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب.

وفي حين أنه لم يحرز تقدم كبير في تنفيذ خطة 2+5، ينبغي ألا يغيب عن بالنا التطورات الإيجابية، مثل إجراء انتخابات الجمعية البرلمانية في مقاطعة برتشكو. لقد قطعت البوسنة والهرسك شوطاً طويلاً في بناء بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان. والمشاكل التي يواجهها البلد هي مشاكل نمطية ولا مناص من مواجهتها على طريق بناء الدولة، لا سيما عندما يكون سكان هذه الدولة من أتباع ديانات مختلفة ولا يتكلمون نفس اللغة وينتمون لمجموعات عرقية متباينة. ونأمل أن تواصل الأطراف البوسنية العمل معاً بروح التوافق والنضج لمعالجة جميع المسائل المعلقة.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود، شأني شأن الآخرين، أن أعرب عن تمنياتي لكم بالتوفيق، سيدي الرئيس، في مستهل رئاستكم، وأن أشكر زملاءنا الفيينتاميين مرة أخرى على الشهر الممتاز الذي اختتمناه للتو.

هذه هي المرة الأولى التي تتاح فيها لأيرلندا، بوصفها عضوا جديدا، فرصة لتناول مسألة البوسنة والهرسك قيد المناقشة، لذلك أود أن أبدأ بالتأكيد على دعمنا القوي لوجود بوسنة وهرسك واحدة ذات سيادة وموحدة ومتعددة الأعراق. كما أود أن أعرب عن دعمنا لمكتب الممثل السامي وعملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي، والتي تفخر أيرلندا بالمشاركة فيها.

وأود أن أشكر الممثل السامي، السيد إنزكو، على التقييم الواضح والمفصل الذي قدمه لنا للتو عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. وأود كذلك أن أرحب بوجود ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا بيننا.

على الرغم من أن التقرير (انظر S/2021/409) المعروض علينا يعرض بعض المسائل الخطيرة التي تثير القلق، أود أن أبدأ بالترحيب ببعض التطورات الإيجابية التي شهدتها الأشهر الأخيرة. وأشير إلى إجراء انتخابات محلية في موستار في كانون الأول/ديسمبر الماضي، للمرة الأولى منذ 12 عاما، وهو أمر موضع ترحيب خاص. وينطبق الشيء نفسه على اعتماد الاستراتيجية المنقحة لجرائم الحرب. كما ترحب أيرلندا ترحيبا كبيرا بالتقدم المحرز في تعزيز حقوق الناجين من العنف الجنسي المتصل بأوقات الحرب. فلا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع آفة في نزاعات اليوم، في جميع أنحاء العالم. ومن المشجع حقا أن نرى خطوات تتخذ أخيرا من أجل تقديم التعويض الذي طال انتظاره للنساء اللائي عانين من هذه الجرائم البشعة في البوسنة والهرسك.

وتؤيد أيرلندا تأييدا تاما منظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. ونشجع البلد على الاستفادة الكاملة من هذا العام للمضي قدما بشكل حاسم في هذا الصدد. ويلزم إحراز تقدم ملموس في إصلاح الإطار الانتخابي، ونحث البوسنة والهرسك على أن تكون طموحة. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات إجراء تغييرات دستورية وانتخابية للوفاء بالمعايير الأوروبية وضمان أن يتمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية. ونحن نعلم أن تحقيق هذه الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها سيتطلب من جميع الأطراف إظهار القيادة والمشاركة بطريقة مخلصه وبناءة.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إحراز تقدم بشأن أولويات الإصلاح الرئيسية الـ 14 الواردة في رأي المفوضية الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. وهذا أمر ضروري لاستعادة ثقة المواطنين في النظام القضائي. ولن تمضي البوسنة والهرسك قدما على طريق الاتحاد الأوروبي إلا عندما تحقق هذه المجموعة الحاسمة من الإصلاحات. وفي هذا الصدد، تنثي أيرلندا على عمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ساتلر وفريقه.

لقد واجهت البوسنة والهرسك، مثلنا جميعا، مشاكل خطيرة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أعرب عن تعاطف أيرلندا إزاء الخسائر التي وقعت في الأرواح. كما نرحب بصرف حزمة المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بقيمة 80 مليون يورو لمساعدة البوسنة والهرسك على التصدي

للعواقب المباشرة لهذه الجائحة. ويسرنا أن أولى عمليات إيصال اللقاحات من خلال مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي قد بدأت الآن - أعتقد اليوم. وستتناول خطة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاستثمارية لغرب البلقان لعام 2020 التحديات الاستراتيجية الطويلة الأجل التي تواجه البلد.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الخطابات السلبية المثيرة للخلاف، ولا سيما تمجيد مجرمي الحرب، التي لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات القائمة وتقلل من احتمالات تحقيق المصالحة. وندعو جميع الأطراف إلى نبذ مثل هذه الخطابات، واستبدال ذلك بالعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، والتصدي للتحديات التي أوجدتها كوفيد-19، والإسراع في تنفيذ الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني تلبية احتياجات جميع المواطنين. وندعو جميع الأطراف إلى دعم المساواة والإدماج واحترامهما باعتبارهما من المبادئ الرئيسية، مما سيعزز بالتأكيد تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبوسنة والهرسك. وهذا المسار سيمكن المرأة أيضا من المشاركة على أساس كامل ومتساو ومجد في صنع القرار بجميع أبعاده. وسنكون ممتنين لو أمكن إدراج إيلاء تركيز أكثر حدة على مسألة المساواة بين الجنسين في التقارير التي يقدمها مكتب الممثل السامي.

وفي الختام، من الواضح أن البوسنة والهرسك بحاجة الآن إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو التغلب على تركة الماضي الكئيبة. وهناك الكثير من الأعمال الصعبة التي تنتظرنا، ونأمل مخلصين أن نرى خطوات حاسمة تتخذ في ذلك الاتجاه وأن تتحقق هذا العام.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أتمنى لكم، سيدي الرئيس، شهرا ناجحا بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، وأهنيء فييت نام على قيادتها الناجحة في شهر نيسان/أبريل.

وأشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته.

تنتهي كينيا على مكتب الممثل السامي لجهوده الرامية إلى تحقيق تقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين التي لا تزال أساس تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للبوسنة والهرسك. وندعو السلطات إلى العمل معا لإحراز تقدم بشأن هذه الأهداف الخمسة والشرطين، وكذلك لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وتلاحظ كينيا البيان المشترك الذي أدلى به أعضاء الرئاسة الثلاثية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لبدء العمل بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونحثها على اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزامها باحترام أحكام الاتفاق والدستور، وبإقامة مجتمع يشمل جميع سكانه ومواطنيه.

وتعتقد كينيا أن هذه هي المتطلبات الدنيا للبوسنة والهرسك لكي ترسم طريقها إلى إنشاء ديمقراطية مستقرة وفاعلة، وأن وحدة الهدف، لا سيما على مستوى القيادة، أمر حاسم لوضع أساس متين للحكم الناجح.

ونحث سلطات البوسنة والهرسك بقوة على تجنب أي أعمال قد تقسم الشعب على أسس عرقية أو دينية. فأى محاولة للقيام بذلك من شأنها أن تعرض السلام الذي يستحقه شعب البوسنة والهرسك للخطر. وتصر كينيا على أن أي مناهضة للإدماج واحترام التنوع بين القادة، ولا سيما في بلد متعدد الأعراق في مرحلة ما بعد النزاع، تعرض السلام للخطر.

وبالنسبة للبوسنة والهرسك، التي تعرضت لنزاع عنيف إلى حد المطالبة بتدخل المجتمع الدولي ومجلس الأمن، فإن أي بيانات أو سياسات من جانب القادة الذين يعتنقون النزعة الانفصالية والقومية الإثنية يجب مراقبتها عن كثب والتصدي لها بقوة من أجل منع تجدد النزاع.

إن البوسنة والهرسك، مثلها مثل العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، تواجه الآثار السلبية المستمرة لجائحة فيروس كورونا. فهذه الجائحة تحد مشترك يستدعي بذل جهود موحدة للسيطرة عليه. ومع ذلك، من المؤسف أن تقف الخلافات السياسية في طريق العمل الموحد والمنسق للتصدي للجائحة. وتحت كينيا جميع القادة في البوسنة والهرسك على تنحية خلافاتهم جانبا والعمل معا.

وختاماً، تحث كينيا السلطات على تعزيز استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات بذل مزيد من الجهود لإعداد القدرات القانونية وقدرات فك الارتباط للتعامل مع المقاتلين العائدين إلى الوطن الذين سافروا إلى الخارج للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي أيضاً تفعيل استراتيجية قوية لمنع الإرهاب، تتخذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف مصدر إلهام لها.

كما تشجع كينيا التعاون بين الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وأماكنهم الأصلية، بما في ذلك إنهاء الخطابات المثيرة للخلاف وتمجيد مجرمي الحرب.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح هذا الشهر، وأهنئ فييت نام مرة أخرى.

أشكر الممثل السامي إنزكو على تقريره (انظر S/2021/419)، وأغتتم هذه الفرصة للإعراب عن دعم بلدي لعمل مكتبه. وأنوه أيضا بوجود ممثلي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا والاتحاد الأوروبي.

إن الولاية التي ينيطها المواطنون بزعماؤهم المنتخبين وتشكيل الحكومة يجب أن تحظيا بالأولوية. ويجب ألا يكون تشكيل الحكومة الاتحادية رهينة للحسابات السياسية أو الانتقام. بعد مرور أكثر من عامين على الانتخابات العامة الأخيرة، لا يمكن تأجيل التشكيل الرسمي للحكومة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على جميع الفصائل السياسية احترام الهيكل المؤسسي وحمايته. وهذا ضمان وصون للاستقرار والوحدة الوطنية. ومن هنا جاءت دعوتنا إلى التحرك بسرعة بشأن المواعيد المعلقة.

نسلم بالدور الحيوي للجنة الانتخابات المركزية، التي نظمت، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا، على الرغم من الهجمات المستمرة ضد المؤسسة، فقد عملت على تنظيم الانتخابات المحلية لعام 2020 في اتحاد البوسنة والهرسك وفي جمهورية صربسكا، ونظمت أيضا انتخابات الجمعية في مقاطعة برتشكو. وبالمثل، يسرنا أن مواطني موستار شاركوا في أول انتخابات في المدينة منذ عام 2008.

غير أننا نأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة "5 زائد 2" التي تتضمن خمسة أهداف وشرطين، التي صدر تكليف بها من مجلس الأمن، وأحد متطلبات إغلاق مكتب الممثل السامي. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى المضي قدما في تلك المسألة التي تشكل أيضا عنصرا حاسما في طريقهما إلى التكامل الأوروبي.

إن سيادة القانون حجر الزاوية في الاستقرار المؤسسي. وإن الروايات التي تسعى إلى طرد القضاة الأجانب من المحكمة الدستورية إنما تقوض سيادة القانون. ولذلك نؤكد من جديد أهمية احترام القرارات الملزمة للسلطة القضائية وأحكام الدستور في جميع الأوقات. إذ ن التأخير في تعيين القضاة الأربعة المتبقين في المحكمة الدستورية الاتحادية يؤثر تأثيرا مباشرا على العمل المهم لتلك الهيئة القضائية، ولهذا السبب نحث على إتمام العملية في أقرب وقت ممكن.

نتابع أيضا بقلق الهجمات التي تعرضت لها المحكمة الدستورية، وزعزعة استقرار الاتفاق الإطاري للسلام في البوسنة والهرسك، وطلب جمهورية صربسكا التوصل إلى "حل سلمي". ومن بين المبادئ التوجيهية لاتفاقات دايتون يتعين على الموقعين الامتناع عن أي عمل يتعارض مع السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك أو استقلالها، وكلاهما لا يمكن ولا ينبغي التفاوض بشأنهما. وهذا أيضا مبدأ من مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ذاته. ومن الضروري حماية التوازن السياسي والحفاظ عليه لضمان احترام الإطار القانوني للبلد، ومن ثم الحفاظ على حقوق جميع الفئات المعنية وتحقيق المساواة بينها.

يجب أن تكون المصالحة والتماسك والشمول مبادئ توجيهية. ولا مجال لخطاب الكراهية، أو تمجيد مجرمي الحرب، أو الخطاب الانقسامي، أو التحريفية التاريخية. ونحضر قادة سائر الفصائل السياسية على

تركيز جهودهم على التماس أرضية مشتركة، وعلى ما يوحدهم، ورفض الروايات التي تنكي التوترات العرقية، وتستغل المعلومات المضللة، مع الأخذ في الاعتبار دائما رفاه مواطنيهم.

في الختام، يقدم وفدي طلبا محددا إلى مكتب الممثل السامي لتبادل المعلومات بشأن التمثيل السياسي للمرأة في البلد، ولا سيما في سياق انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبد الباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية.

يرحب وفدي بإجراء انتخابات محلية في البوسنة والهرسك، ولا سيما في مدينة موستار، حيث لم تعقد أي انتخابات فيها منذ عام 2008.

ومع ذلك، لا ينبغي لهذا الزخم الإيجابي أن يطمس الخلل المؤسسي المرتبط، من بين أمور أخرى، بعدم وجود حكومة اتحادية، نتيجة لعدم تنفيذ نتائج الانتخابات الاتحادية لعام 2018. ولذلك، من المهم جدا إجراء إصلاحات رئيسية، لا سيما إنشاء نظام انتخابي شفاف وشامل للجميع، فضلا عن بذل الجهود لتعزيز سيادة القانون.

علاوة على ذلك، نحث السلطات على الاتفاق على نهج موحد ومنسق للتصدي لمرض فيروس كورونا من أجل التخفيف من أثره السلبي على السكان في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

إن عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة "5 زائد 2"، التي تتضمن خمسة أهداف وشرطين يشكل شاغلا رئيسيا يتطلب استجابات مناسبة. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على الاحترام الصارم للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، وكذلك التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بمستقبل مكتب الممثل السامي.

ما زلنا نولي أهمية كبيرة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ولذلك، ندعو أصحاب المصلحة إلى العمل على جميع المستويات من أجل تهيئة مناخ اجتماعي وسياسي مؤات للعودة الطوعية، وإعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم المحلية.

في الختام، يشجع وفدي الطرفين على إظهار التزام سياسي بناء باستغلال الزخم الإيجابي الذي تلا الانتخابات المحلية الأخيرة، وتشجيع الحوار، والامتناع عن أي خطاب أو أفعال قد تعرض السلام والاستقرار للخطر.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

نؤيد تأييدا كاملا مكتب الممثل السامي وعمله الراهن بشأن تنفيذ خطة "5 زائد 2"، التي ترمي إلى تحقيق خمسة أهداف وشرطين. واسمحوا لي أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية اليوم. ونقدر أيضا تقريره عن الحالة الراهنة الذي يحدد التحديات التي لا تزال تواجهها البوسنة والهرسك (انظر [S/2021/409](#)). فهو يبين أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل قبل أن نرى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وترحب النرويج أيضا بمواصلة عمل عملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي. إذ أن إسهامها في الحفاظ على الاستقرار، وتهيئة بيئة آمنة في البوسنة والهرسك أمر هام. واسمحوا لي أن أؤكد أننا نؤيد تأييدا كاملا سيادة البوسنة والهرسك، وسلامتها الإقليمية، وهيكلها الأساسي بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانيين.

لقد تأثرت البوسنة والهرسك تأثرا كبيرا بأزمة مرض فيروس كورونا، حيث عانت من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية كبيرة. وهناك اتجاهات مثيرة للقلق نحو زيادة البطالة، وفقدان الدخل، والانتكاسات في قطاعي الصحة والتعليم، وزيادة العنف المنزلي. ونعرب عن دعمنا لشعب البوسنة والهرسك وتعاطفنا معه في هذه الأوقات العصيبة والاستثنائية.

بيد أنه من المحزن أن حكومة البوسنة والهرسك لم تتمكن لا هي ولا غيرها من المستويات الحكومية من التصدي للأزمة على نحو ملائم، والتخفيف من وطأة التحديات التي يواجهها السكان الآن.

ومهما يكن من أمر، نود أن نشيد بإجراء الانتخابات المحلية في العام الماضي. وعام 2021 يشكل الآن فرصة لإجراء إصلاحات، حيث أنه عام لم يجر التخطيط فيه لعقد انتخابات. ونحث الأطراف السياسية الفاعلة على تسخير هذا الزخم للحوار والالتزام الحقيقي بالمبادئ الديمقراطية، ومن أجل برنامج مشترك.

وينبغي أن يكون تعيين حكومة جديدة في اتحاد البوسنة والهرسك أولوية عليا، حيث انقضى عامان ونصف العام بالفعل منذ الانتخابات العامة الأخيرة. ومن الضروري مواصلة الإصلاحات لضمان استقرار الشعب ورفاهه. كما أن الإصلاحات شرط أساسي لتعزيز التعاون والتكامل الأوروبيين. ويجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة بطريقة تعود بالنفع على جميع المواطنين. وسيتطلب ذلك إرادة سياسية وقيادة قوية.

ونشجع الحكومة أيضا على بذل المزيد من الجهود لتعزيز سيادة القانون. فالتمسك بمعايير الحياد والنزاهة القضائيين واستقلال الشرطة وقابليتها للمساءلة أمر أساسي لضمان تطور البوسنة والهرسك بوصفها دولة قائمة على سيادة القانون. وهذا يعني، في جملة أمور، أنه يجب عليها أن تقي بالتزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان وأن تنفذ جميع الأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ونرحب أيضا بقرار مجلس الوزراء إنشاء لجنة التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن خلال إقرار برنامج الإصلاحات الجديد مع الناتو لعام 2021، ستحرز البوسنة والهرسك تقدما في الإصلاحات الضرورية داخل قواتها المسلحة وستضمن زيادة قابلية التشغيل البيئي مع الحلف.

إن النساء هن مفتاح السلام. ولذلك، نواصل دعوة جميع الأطراف إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع جوانب بناء السلام ونشجع البوسنة والهرسك على التنفيذ الكامل لخطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وسنرحب بتلقي معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في التقرير القادم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن النرويج ستظل شريكا نشطا في دعم الإصلاحات وتعزيز التعاون والتكامل الأوروبيين مع البوسنة والهرسك.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغيفا

[الأصل: بالروسية]

أود أن أهنئكم على بدء رئاستكم لمجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأتمنى لكم كل النجاح بهذه الصفة. وأود أيضا أن أشكر وفد فييت نام على رئاسته القديرة للمجلس في نيسان/أبريل.

وأود أن أعرب عن أسفنا للشكل الذي اختير لهذه الجلسة. ونعتقد أنه بالنظر إلى تحسن بيئة السلامة الصحية وتزايد عدد من يجري تلقيحهم في نيويورك، يبدو أن الجلسات التي تُعقد عن طريق التداول بالفيديو غير ضرورية إلى حد ما. ونعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى التحلي بالشجاعة والعودة إلى المقر، مع ممارسة التباعد البدني وتنفيذ التوصيات الأخرى ذات الصلة. والقاعة مجهزة تجهيزا كاملا لضمان مراعاة تدابير السلامة اللازمة. وتدل الاجتماعات الحضرية التي تُعقد في قاعة الجمعية العامة كل يوم تقريبا على أن اقتراحنا واقعي جدا. وندعو الرئاسة الصينية إلى أخذ زمام المبادرة وتشجيع عودة مجلس الأمن إلى أسلوب عمله المعتاد.

نأسف لأن نقول إن تقرير الممثل السامي إنزكو (انظر S/2021/409) غير متوازن إلى حد كبير مرة أخرى ولا يعبر عن الحالة الحقيقية في البوسنة والهرسك. ويقدم السيد إنزكو معلومات متحيزة ومنقاة انتزعت من سياقها ويفسر تلك البيانات بصورة تعسفية لجعلها تتناسب مع روايته للأحداث.

ويعني التقرير ضمنا أيضا أن صرب البوسنة والكروات يتحملون المسؤولية عن كل عقبة تعترض المصالحة الوطنية وأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو تعزيز السلطات المركزية عن طريق الحد من الحقوق الدستورية للشعوب والكيانات. ولا يمكن للتخويف المتعمد إلا أن يخلق وهما بأن مكتب الممثل السامي هو العصا السحرية اللازمة لحل جميع المشاكل بسرعة وكفاءة. والاستنتاج الذي يخدم مصالح ذاتية هو أن السيد إنزكو مسؤول عن جميع التغييرات الإيجابية، في حين أن الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك ليست سوى عائق محزن أمام هذه العملية.

ويجسد التقرير اتجاها نحو تدخل مباشر بقدر أكبر من جانب مكتب الممثل السامي في الشؤون المحلية، فضلا عن التفسير الملتوي للأحداث التاريخية، وهو أمر يبعث على القلق الشديد. وتؤجج هذه الأعمال التوترات ولا تسهم في الحوار بين الأعراق. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من تعليمات المكتب وإنذاراته النهائية الموجهة إلى السلطات البوسنية، وكذلك من التلميحات المتعلقة بالمسؤولية الجماعية للشعب الصربي عن الأحداث المأساوية التي وقعت أثناء النزاع المسلح.

ونوصي بشدة بأن يتمتع الممثل السامي عن تفسير ولايته تفسيراً فضفاضاً، ولا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال الأوروبي الأطلسي. إن مكتب الممثل السامي ليس مكلفا بمعالجة تعاون البوسنة والهرسك مع الناتو والاتحاد الأوروبي. وبموجب اللوائح الدستورية، فإن هذه المسائل من اختصاص سلطات البوسنة والهرسك.

ونقترح أن يكف السيد إنزكو عن التصرف كما لو كان حاكما نصب نفسه، حيث يضع نفسه فوق القانون والمؤسسات الديمقراطية لدولة تتمسك بسيادة القانون. وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، لأن

الممثل السامي لا يملك أي أدوات خاصة لهذا الغرض. ونقترح أن ينظر زملاؤنا في تقرير حكومة جمهورية صربسكا بوصفه بديلا جيدا لتقرير مكتب الممثل السامي.

إن الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة إلى حد ما ولا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونحن لا نميل إلى الاستسلام للذعر الذي يثيره الممثل السامي عمدا فيما يتعلق باعتبارات بعض سكان البوسنة والهرسك بخصوص مستقبل دولتهم. ولا نعتقد أن الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف أيضا باتفاق دايتون، معرض للخطر. وما يثير القلق هو الجهود التي تبذلها بعض القوى السياسية البوسنية لإعادة تشكيل هيكل دايتون لجعله أكثر توحدا. ويجري الترويج لهذه النهج من الخارج، بما في ذلك من قبل الممثل السامي.

ونحن مقتنعون بأن المسؤولية الكاملة عن تنمية البلد ومستقبله ينبغي أن تقع على عاتق السلطات الشرعية، التي تعمل في حدود سلطاتها وواجباتها. ولا بديل عن الحوار الداخلي القائم على الاحترام المتبادل في البوسنة والهرسك، والحلول التوفيقية وتوافق الآراء هما الطريقتان الوحيدتان لحل التحديات المعلقة في البلد. وإذا ما كان لاتفاقات دايتون أن تُعدل، فإن هذه التغييرات يجب أن تتجم عن اتفاق يتم التوصل إليه بحرية بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للبلد والكيانين. والتدخل الخارجي في الشؤون السيادية للبلد وفرض جزاءات أحادية الجانب ضد الممثلين الشرعيين للبوسنة والهرسك أمر غير مقبول.

وتوخيا للوضوح، اسمحوا لي أن أشدد على أن شعوب البوسنة والهرسك هي التي تحمل لواء سيادة البلد، وعلى أنهم، وليس الممثل السامي أو أي جهة خارجية فاعلة، الذين يجب أن يحددوا مستقبل البلد ومسار تنميته.

ولذلك، لا نرى أي قيمة مضافة لإشراك مكتب الممثل السامي في العملية الداخلية للبوسنة والهرسك. والواقع أن نشاط المكتب يتعارض مع مبادئ الدولة الديمقراطية التي تحكمها سيادة القانون، كما أن المكتب لا يخضع للمساءلة أمام أي محكمة وطنية أو دولية. وإلى جانب ذلك، فإن شعبين من الشعوب الثلاثة المؤسسة ينتقدان بشدة نشاط الممثل السامي. ويمكن أن نلمس الدليل على ذلك في أن برلمان جمهورية صربسكا اعتمد في 10 آذار/مارس قرارا يطالب بإغلاق مكتب الممثل السامي وتخويل سلطاته إلى الهيئات الإدارية للبوسنة والهرسك. ولا يمكن تجاهل هذا الموقف.

ونؤكد من جديد موقفنا بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي في أقرب وقت ممكن، لأن المكتب يشكل مفارقة تاريخية تتمثل في تحويل بلد أوروبي ذي سيادة إلى محمية. وينبغي أن تعبر شروط ومعايير الإغلاق عن الحقائق على أرض الواقع.

ونود أن نؤكد للمجلس أن روسيا تؤيد تأييدا كاملا المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة والكيانين اللذين يتمتعان بسلطات واسعة. ولا يزال اتفاق السلام لعام 1995 وثيق الصلة بالموضوع تماما اليوم. وهو يتوخى توازنا في المصالح لا يزال فعالا تماما، فضلا عن أنه لا يوجد بديل له. ويمكن للرغبة في تدمير هذا النظام أن تكون ذات عواقب خطيرة ليس على منطقة البلقان فحسب، بل وعلى أوروبا بأسرها.

ردا على الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وبما أن المناقشة مع السيد إنزكو تُجرى بانتظام، بما في ذلك إجراؤها في مجلس الأمن، سوف أتوخى الإيجاز.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى نقطة واحدة أثارها في بيانه بشأن الآفاق الأوروبية - الأطلسية بالنسبة للبويسنة والهرسك. كما ذكرتم بحق، فإن هذا ليس جزءا من ولايتكم. وإلى جانب ذلك، ذكرتم توافقا ما في الآراء في البويسنة والهرسك بشأن هذا الاحتمال، وهو ما أعتبره تشويها للحقائق. أخشى أن الادعاءات بأن سكان البويسنة والهرسك يؤيدون الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ليست صحيحة تماما.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته، وكذلك على التزام فريقه تجاه شعب البوسنة والهرسك.

نبدأ بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصاد البوسنة والهرسك وكذلك على السكان. ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم بأي طريقة ممكنة، ونشدد على أهمية إعطاء الأولوية لصحة وسلامة مواطني البوسنة والهرسك. فمن الأهمية بمكان أن تنحي السلطات المعنية الخلافات السياسية جانبا وأن توفر، بأكبر قدر من الشعور بالإلحاح، إطارا منسقا واستجابة موحدة لمواجهة انتشار جائحة كوفيد-19 وتخفيف أثره على السكان.

لا تزال سيادة القانون سمة رئيسية لأي مجتمع عازم على تأمين الاستقرار والسلام والحكم الرشيد. ومن المهم محاربة الفساد والخطابات والسياسات المثيرة للخلاف، وقمع أي سلوك مناهض للسلم والاستقرار في عموم البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها. وتحقيقا لهذه الغاية تحت سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع السلطات والقادة المعنيين على تعزيز سيادة القانون.

بالإضافة إلى ذلك، ندرك أهمية الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك ما يتعلق بتهيئة بيئة تفضي إلى العودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. ومن دواعي القلق أن آخر تقرير عن تنفيذ اتفاق السلام (انظر S/2021/409) يوثق استمرار تمجيد مجرمي الحرب، والخطابة المثيرة للخلاف، والهجمات المستهدفة للممتلكات الدينية، وجميعها تجعل العودة الكريمة للاجئين أمرا صعبا.

إن هذا دليل على وجوب تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطار العام من أجل دفع البلد قدما بشكل مستدام. إننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام واجباتها بموجب الاتفاق والوفاء الجاد بالتزاماتها التي قطعتها بموجب القانون الدولي ونحو شعب البوسنة والهرسك. إن التجاهل الصارخ لسيادة القانون والالتزامات الدولية لن يؤدي إلا إلى تقويض التقدم المحرز وإبعاد البوسنة والهرسك أكثر عن المصالحة والسلام الدائم.

تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها لاستقرار البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، ودور مكتب الممثل السامي. ومن المهم أن تعمل جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيون على تنفيذ اتفاق السلام بحسن نية وأن يجروا حوارا مفتوحا بشأن المجالات التي يتعثر فيها التنفيذ.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أود في بداية هذه المداخلة تجديد التهئة إلى فييت نام على رئاستها الناجحة لشهر نيسان/أبريل ومعربا عن أخلص التمنيات للصين بنجاح رئاستها لهذا الشهر .

أتقدم بالشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته القيمة وتقريره حول تنفيذ اتفاقية السلام، وأرحب بممثلي الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا (في حالة المشاركة بموجب المادة 37).

يرحب وفد بلدي بالتوصل إلى إجراء الانتخابات المحلية والبلدية لسنة 2020، وكذلك في مدينة موستار لأول مرة منذ سنة 2008، ويشيد بجهود لجنة الانتخابات المركزية للبوسنة والهرسك في التوفيق إلى تنظيمها على الرغم من الصعوبات التقنية، ولا سيما تلك التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى عدد الإشكاليات المسجلة خلال هذه الانتخابات بناءً على ما ورد في التقرير، فإن وفد بلدي يدعو سلطات البوسنة والهرسك إلى المضي قدما في مسار إصلاح النظام الانتخابي وتنفيذ التوصيات الفنية التي قدمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إثر انتخابات سنة 2018، وكذلك التوصيات السابقة لمجموعة الدول لمكافحة الفساد ولجنة البندقية التابعتين لمجلس أوروبا.

كما يعرب وفد بلدي مجدداً عن قلقه إزاء تواصل الخطابات السلبية ذات الطابع الإثني والتي من شأنها تعميق الانقسامات القائمة بما شأنه إعاقة مسار المصالحة في البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، أجدد دعم تونس الكامل للازدهار والاستقرار والسلام في البوسنة والهرسك، وأؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك الإقليمية والنأي عن أي تصرفات من شأنها دحر الإصلاحات وتهديد وحدة واستقرار البوسنة والهرسك.

كما ندعو جميع الأطراف إلى إنهاء الدعوات إلى الانقسام، والتي تؤدي إلى تقاوم الانقسامات العرقية القومية وتهدد بشكل خطير عملية بناء السلام بأكملها والاستقرار وتقويض التحسينات والتقدم التي يتطلع إليها شعب البوسنة والهرسك.

يواصل وفد بلدي دعمه لجهود مكتب الممثل السامي وفقا لاتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (يوفور) في إطار ولايتهما، لتعزيز جهود البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة، داعيا جميع الأطراف إلى تضافر الجهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

أما في ما يتعلق بأجندة خمسة زائد اثنين لإغلاق مكتب الممثل السامي، فإننا نشجع جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان الاستقلال الذاتي الكامل للبوسنة والهرسك.

على الرغم من مرور ربع قرن على توقيع اتفاقية دايتون، فإن التقارير الدورية تبرز بكل وضوح حالة الجمود المتواصلة، ونود هنا تذكير جميع القادة السياسيين بتجنب تضارب الأهداف والمصالح التي

تشكل مصدرًا دائمًا للأزمة والتوتر، وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية لجميع مواطني البوسنة والهرسك وتمهيد الطريق أمام جيل الشباب لبناء مستقبل أفضل على أساس الوحدة العرقية والثقافية.

كما لا يفوتني كذلك أن أتقدم بكل عبارات التضامن مع سلطات وشعب البوسنة والهرسك في مواجهة جائحة كوفيد-19 في ظل ارتفاع عدد الإصابات خلال الفترة الأخيرة، علاوة على صعوبة التحصل على اللقاحات، ومجددًا الدعوة لجميع الأطراف إلى توحيد وتنسيق الجهود لمكافحة هذه الجائحة وتخفيف تداعياتها السلبية على الأفراد والاقتصاد.

في الختام، تجدد تونس دعمها الكامل لكافة الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وتحقيق المصالحة بين مجموعاتها العرقية المختلفة، ومعبرة عن استعدادها للعمل مع مختلف الشركاء لدعم السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة وتحقيق تطلعات شعبه لمستقبل أفضل.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة المستشار السياسي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، أليس جاكوبس

أنا أيضا أهنيء الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأرجو لها كل التوفيق. كما أشكر فييت نام وأهنيءها على قيادتها الممتازة للمجلس في نيسان/أبريل. وكذلك أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته وعلى أحدث تقرير شامل له (انظر S/2021/409).

إن البوسنة والهرسك، كما سمعنا، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، تحت وطأة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لكي يتعاون القادة السياسيون في جميع أنحاء البلد لمكافحة الجائحة وقيادة البلد في انتعاشه، واتخاذ الخطوات الجماعية اللازمة لضمان مستقبل يعود بالنفع على جميع المواطنين.

ونحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على تنشيط العمل للاتفاق على الإصلاحات الانتخابية والدستورية المحدودة المطلوبة وتنفيذها. وينبغي أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية وتنازلات من جميع الأطراف من أجل إيجاد حل دائم. ونحث السلطات على العمل عن كثب مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع لجنة البندقية. وينبغي للسلطات أن تضاعف جهودها لمعالجة الأحكام المعلقة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأبرزها الأحكام الصادرة في مجموعة قضايا سيديتش - فينشي.

فالنجاحات ممكنة. ونرحب بإجراء الانتخابات المحلية، وخاصة في موستار، حيث أجريت الانتخابات آخر مرة في عام 2008. ونهنيء اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك على نجاحها في تنظيم الانتخابات مرتين متتاليتين في ظل ظروف صعبة. وكذلك نهنيء مكتب الممثل السامي على عمله في مقاطعة بريتشكو بشأن الحكم الرشيد وتطوير الهياكل الأساسية ونمو القطاع الخاص.

ومما لا يجدي نفعا، بل ويشكل بالفعل تهديدا حقيقيا للسلام والاستقرار، الخطاب السياسي الحالي حول "التفكيك السلمي" للبوسنة والهرسك. فهذا يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار، وبالتالي يقوض السلام الذي ينص عليه الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. يحتاج شعب البوسنة والهرسك، بدلا من ذلك، إلى أن يركز قاداته السياسيون وممثلوه جهودهم على مكافحة جائحة كوفيد-19 على وجه السرعة وتعزيز سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وغيرها من الإصلاحات التي من شأنها أن تمضي بالبلد قدما على مساره الأوروبي.

ونعيد تأكيد التزامنا الفاطح بسلامة أراضي البوسنة والهرسك كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين، مع تساوي الشعوب الثلاثة المكونة لها جميعها في حقوقها وحقوق الآخرين.

وتواصل المملكة المتحدة دعم جهود المصالحة في البوسنة والهرسك، وفي غرب البلقان على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال وضعنا برامج للمشاريع ودورنا في عملية برلين ومجلس تنفيذ اتفاق السلام.

ونود أن نتذكر مرة أخرى الآلاف العديدة من الضحايا ونعترف بالمعاناة التي تعاني منها جميع أطراف نزاعات البلقان. لن يمكننا أن نتجاوز بشكل كامل تركتات الماضي المؤلمة إلا من خلال مصالحة مجدية فيما بين الطوائف. وندعو مرة أخرى إلى وضع حد لتمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الإبادة

الجماعية في سربيرينيتسا. فقد اعترفت رسميا محكمتان دوليتان فضلا عن هيئات قضائية محلية بهذا التعريف، ولا يؤدي الإنكار إلا إلى تعزيز الانقسامات المجتمعية العميقة التي تهدد بعرقلة تقدم البوسنة والهرسك.

أخيرا، وكما يتضح من تقرير الممثل السامي (انظر S/2021/409)، يظل دور المجتمع الدولي حيويا. ولا يزال مكتب الممثل السامي، بصفة خاصة، يضطلع بدور أساسي في الحفاظ على الجوانب المدنية للاتفاق الإطار العام للسلام، وعمله أساسي لدعم الإجراءات التي تتخذها سلطات البوسنة والهرسك، بما في ذلك من خلال تنفيذ معايير "خطة عمل 2+5"، من أجل تحقيق ذلك المستقبل. ويظل مكتب الممثل السامي واستخدامه لسلطاته التنفيذية يحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل إذا تطلب الأمر ذلك.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا

توماس - غرينفيلد

أهنئ الصين على رئاستها مجلس الأمن لهذا الشهر وأرجو لها كل التوفيق. ومرة أخرى أشكر زميلنا ممثل فييت نام على شهر استثنائي في نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر الممثل السامي إنزكو على عمله الدؤوب في الأشهر التي تلت إحاطته السابقة لمجلس الأمن (انظر S/2020/1103) وعلى فترة خدمته.

لم يتغير موقف الولايات المتحدة بشأن اتفاق دايتون للسلام ومستقبل البوسنة والهرسك كدولة واحدة تنتمي إلى الجماعة الأوروبية الأطلسية. إننا ملتزمون بمبادئ دايتون - وهي أن البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية متعددة الأعراق وذات سيادة ومستقلة وذات سلامة إقليمية لا جدال فيها. ولا مستقبل لأي من الكيانات خارج البوسنة والهرسك.

وتؤيد الولايات المتحدة الدور الأساسي للممثل السامي في رصد ودعم تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون للسلام. يجب أن تقي البوسنة والهرسك بالمعايير المحددة التي وضعها مجلس تنفيذ السلام - أي خطة عمل 2+5 - لكي تخرج من الإشراف الدولي. وقد حان الوقت لتجديد التركيز والعمل من أجل إنجاز تلك الخطوة. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، التصدي للفساد المستشري الذي يهدد سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

وفي الوقت الحالي، فإن السياسيين الفاسدين والقضاء الخاضع للنفوذ السياسي والمناصب العامة التي تعزز المصالح الشخصية أو الحزبية والشركات المملوكة للدولة التي تولي الأولوية للحسوبية، كلها عوامل تمكن لازدهار الفساد. والنتيجة هي أن البلد يفقد شبابه الموهوبين، كما سمعنا من الممثل السامي هذا الصباح. إنهم يهاجرون إلى بلدان تتاح لهم فيها فرص أكبر، حيث سيكافأون على عملهم الشاق وحيث يمكن الاعتماد على الحكومات لحماية حقوقهم والاستجابة لاحتياجاتهم.

والحل الوحيد هو أن يعزز ساسة البوسنة والهرسك مؤسساتهم وقوانينهم التي تحارب الجريمة وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن تكون البوسنة والهرسك على استعداد لاعتماد معايير تشريعية دولية لضمان أن تكون الوكالات ممولة تمويلًا كافياً ومستقلة ذاتياً. وتحديدًا نتفق مع الممثل السامي على أن اعتماد قانون مقاطعة بريتشكو بشأن منع تضارب المصالح يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى.

والعقبة الرئيسية الثانية أمام التقدم بعد الفساد هي الساسة الذين يركزون بشكل ضيق على الأهداف القومية العرقية. وينبغي لشعب البوسنة والهرسك أن يتساءل عن السبب في أن قادة الأحزاب الرئيسية يركزون على المعارك الخطابية أكثر من تركيزهم على الإصلاحات التي يمكن تحقيقها مثل مكافحة الفساد والتمييز أو تحسين الاقتصاد والعملية الانتخابية. لا توجد انتخابات مقرر في البوسنة والهرسك في عام 2021. وكما أشار وزير الخارجية بلينكن في رسالته إلى رئاسة البوسنة والهرسك، فإن ذلك يمثل فرصة لإجراء الإصلاحات الانتخابية والدستورية اللازمة.

وقد حان الوقت لتقريب البوسنة والهرسك من معايير الاتحاد الأوروبي، مع معالجة أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كذلك. وستبذل الولايات المتحدة، إلى جانب دول أخرى في المجتمع الدولي، كل ما في وسعها لتعزيز التوصل إلى حل وسط بشأن اتفاق شامل فيما بين الأطراف في البوسنة والهرسك.

أخيراً، وبغية التحضير للانتخابات في عام 2022، نحث المسؤولين في البوسنة والهرسك على معالجة توصيات نزاهة الانتخابات الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول المناهضة للفساد.

يستحق الجميع أن يعرفوا أن لأصواتهم أهميتها. ويشمل ذلك شعب البوسنة والهرسك. ولذلك نتفق مع الممثل السامي على ضرورة تشكيل الحكومة الاتحادية من دون تأخير، ونتطلع إلى الوفاء التام بالأهداف والشروط التي سبق تحديدها لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن الشكر للسيد إنزكو على جهوده الاستثنائية والتزامه تجاه شعب البوسنة والهرسك.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا وأطيب تمنياتنا للصين وهي تتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو هذا. ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لجميع أعضاء المجلس على ما أظهره من دعم قوي وتعاون وثيق خلال فترة رئاستنا في نيسان/أبريل.

وأشكر الممثل السامي فالتين إنزكو على إحاطته وأرحب بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، فضلا عن رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، في جلسة اليوم.

ونحيط علما بالتطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك كما أبرزها تقرير الممثل السامي. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت على مدى الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي والخطابات المثيرة للخلاف وانعدام التعاون الذي تشدد الحاجة إليه فيما بين الكيانات والطوائف في البلد.

كما نشعر بالقلق لأن وباء مرض فيروس كورونا، الذي وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في الآونة الأخيرة، يزيد من تعقيد التوترات القائمة. فهذه الحالة لا تزال تقوض التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. ومن المؤسف أيضا أن نعلم أن خطة 2+5 لم تحرز سوى تقدم ضئيل، بل تراجعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونعتقد اعتقادا قويا بأن مصالح ورفاه الشعب يجب أن توضع في صميم جميع الجهود. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على العمل معا للتغلب على خلافاتها وتعزيز الجهود والدخول في حوار بناء وتدابير لبناء الثقة بطريقة مستدامة. فالمصالحة الوطنية ستكون محركا لاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل في سبيل بناء بلد موحد وسلمي لجميع أبناء شعبه. وينبغي التركيز على أمور من بينها التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة.

وطوال هذه العملية، لا بد من كفالة الملكية الوطنية. والمسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البوسنة والهرسك وطوائفها وشعوبها. وفي الوقت نفسه، يكتسي الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من البلدان المعنية، أهمية مماثلة. وندعو إلى تقديم دعم دولي هادف إلى البوسنة والهرسك، وفقا للقانون الدولي وتطلعات البلد وشعبه. وينبغي لجهود الوساطة والمصالحة أن تركز على تسوية الخلافات بين الأطراف وعلى جمعها في مساع مشتركة من أجل مستقبل يتسم بالسلام والتنمية.

وقبل أن نختتم بياننا، نود أن نكرر التأكيد على أهمية احترام استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية في تنفيذ المعاهدات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى إيجاد حل سلمي دائم محوره الشعب.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، سفين الكالاي

أود في البداية أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، متمنيا له ولوفده كل النجاح. ونرحب أيضا بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وقد أحطنا علما بتقريره عن الحالة في البلد الذي يغطي الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 15 نيسان/أبريل 2021.

وأود أولا أن أتناول أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق وبوباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد اتخذت السلطات جميع التدابير اللازمة للحصول على العدد الكافي من اللقاحات لتحسين سكاننا. ومن المهم التأكيد على أن سلطاتنا غير راضية عن وتيرة إيصال اللقاحات المدفوعة مسبقا من نظام مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهو نظام بطيء بشكل غير معقول. وفي هذا الصدد، من الضروري إبراز الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في ضمان الحصول على المنتجات الصحية واللقاحات ذات الصلة بكوفيد-19 على قدم المساواة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن الشكر لشركائنا الدوليين الصين وتركيا وصربيا وسلوفينيا على تبرعاتهم السخية بلقاحات كوفيد-19.

وفي غضون ذلك، بذل الأطباء والممرضون والمسعفون لدينا وآخرون كثيرون جهودا لا غنى عنها، مجازفين بحياتهم في مكافحة هذا المرض الشرس والشديد العدوى. وقامت مستشفياتنا ومؤسساتنا الطبية وغيرها من المؤسسات المعنية بعمل هائل في مكافحة هذا العدو الخفي. وخلال نقشي كوفيد-19، قدمت الخدمات الصحية إلى جميع الأشخاص في البوسنة والهرسك، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء، بغض النظر عن الجنسية أو حالة التأمين الصحي.

وبالإضافة إلى تأثير هذا الوباء على نظام الرعاية الصحية، كان له أيضا أثر قوي على اقتصادنا. ووفقا للأرقام الأخيرة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك في عام 2020 بنسبة 4,6 في المائة. واتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض التدابير الأساسية للتخفيف من الآثار السلبية للوباء. فقد اتخذت بعض الترتيبات المالية العاجلة لمساعدة أكثر الفئات معاناة. ولهذا السبب، فإن المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ستكون موضع ترحيب، بغية التغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لوباء كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ستؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، وبالطبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسيف وغيرها.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعض النقاط المتعلقة بجوانب أخرى من الحالة في البوسنة والهرسك. لا تزال الحالة الأمنية في البلد هادئة وسلمية، وهو ما انعكس بانتظام في تقارير العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وتلتزم سلطات البلد التزاما كاملا بالتغلب على التحديات وتنفيذ الإصلاحات اللازمة للاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. وستعمل السلطات على تنفيذ الإصلاحات والوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي للحصول على مركز المرشح هذا العام. ووفقا لخطة تنفيذ التوصيات الواردة في رأي المفوضية الأوروبية، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك النظام الداخلي للجنة البرلمانية لتحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي، وهي خطوة هامة إلى الأمام في التكامل الأوروبي.

وواصلت البوسنة والهرسك المشاركة بنشاط في التعاون الإقليمي من خلال عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، وصندوق غرب البلقان، ومبادرة أوروبا الوسطى، في جملة أمور، وتحفظ بعلاقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة. ولا يزال تعزيز التعاون الودي والبناء بين بلدان المنطقة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك يشكل أولوية قصوى في السياسة الخارجية للبلاد. فتعاون دول غرب البلقان في إطار عملية برلين يظل محركاً رئيسياً لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وللاستقرار في المنطقة.

وواصلت البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونود أن نؤكد أن وزارة الأمن في البوسنة والهرسك، بالتعاون مع مؤسسات أخرى في البلد، تضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية جديدة منقحة لمنع الإرهاب ومكافحته. ويعمل خبراء الاتحاد الأوروبي مع سلطات البوسنة والهرسك لتنفيذ خطة عمل 2018-2022 لمنع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية في البوسنة والهرسك.

وسيادة القانون من أهم الأولويات في برنامج الإصلاح في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، من الضروري تنقيح القانون القائم بموجب أحكام المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك. وتواصل المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك التصدي للأفراد المتورطين في القتال بالنيابة عن المنظمات الإرهابية، وكذلك أولئك الذين يسهلون تجنيد المقاتلين الإرهابيين. وفيما يتعلق بمعالجة جرائم الحرب في المحاكم المحلية، نعيد التأكيد على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي بالنسبة للبوسنة والهرسك بوصفها دولة معقدة ومتعددة الجنسيات.

ويواصل البلد أيضاً عملية تخطيط ورصد وتقييم هامة جداً في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتماشى تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا لفريق الأمم المتحدة القطري في البوسنة والهرسك على مساهمته الممتازة في مساعدة مؤسساتنا في تحقيق البرنامج التنموي لدينا. في 20 أيار/مايو 2021، ستوقع البوسنة والهرسك والأمم المتحدة اتفاقاً جديداً مدته خمس سنوات، للفترة 2021-2025.

ولا تزال أزمة المهاجرين الدولية تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة واقتصاداتها. ومنذ مدة، تشهد البوسنة والهرسك زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين والمهاجرين على أراضيها، ومعظمهم عبروا الحدود بصورة غير قانونية. وتحتاج سلطات بلدنا إلى دعم دولي أقوى، مع مراعاة افتقارنا إلى القدرة على الصعيد الوطني وكون أن البوسنة والهرسك ليست مقصداً نهائياً لمعظم المهاجرين. وفي هذا الصدد، تحتاج مؤسسات البلد، من أجل استجابة شاملة، إلى دعم أكبر بكثير من الاتحاد الأوروبي، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذه الأوقات العصيبة، تواصل البوسنة والهرسك الإسهام بنشاط في السلم والأمن الدوليين عن طريق نشر أفرادها من العسكريين والشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلدينا حالياً ما يقرب من 45 فرداً يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أؤكد من جديد أن البوسنة والهرسك تؤيد تأييداً كاملاً جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن في حالات النزاع، وأيدت دعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، بغية إسكات المدافع ووقف العنف والدعوة إلى إحلال السلام. فليس هناك ما هو أهم من وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم لتعزيز العمل الدبلوماسي والمساعدة على تهيئة الظروف لإيصال المعونة المنقذة

للحياة وإشاعة الأمل في الأماكن الأكثر عرضة لجائحة كوفيد-19. والبوسنة والهرسك على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن هذه المسألة الحرجة، وهي من أكثر المسائل إلحاحاً التي يواجهها العالم اليوم.

وأخيراً، نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها في سبيل تأمين مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لمواطنيها، كما نعرب عن امتناننا لشركائنا الدوليين على دعم البوسنة والهرسك على هذا الطريق.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، إيفان سيمونوفيتش

تؤيد كرواتيا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (المرفق العشرون). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته اليوم وعلى تقريره الشامل مؤخراً. ولا تزال كرواتيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع مكتب الممثل السامي.

قبل ستة أشهر، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون - باريس للسلام. وكان إنجازها الرئيسي إنهاء الحرب وتحقيق السلام الدائم وسلامة أراضي البوسنة والهرسك.

واليوم، بعد مرور 25 عاماً على اتفاق دايتون، نعتقد أن البلد بطوي الصفحة في نهاية المطاف، ويضع أهدافاً أكثر طموحاً في وقت السلم، ويشارك بمزيد من التصميم في الإصلاحات اللازمة لمسار التكامل الأوروبي - الأطلسي. ونرى أن هذه العملية حاسمة بالنسبة لاستقرار البلد وأمنه وازدهاره وتحوله الديمقراطي على المدى الطويل. إنها عملية صعبة، ولكنها تحقق العديد من الفوائد.

ولا تزال كرواتيا مؤيداً قوياً للبوسنة والهرسك ومدافعاً عنها. وقبل بضعة أسابيع، زار وزير الخارجية والشؤون الأوروبية الكرواتي، السيد غوردان غريليتش - رادمان، البوسنة والهرسك لإظهار مساعدة الكرواتيين وتأييدهم للبوسنة والهرسك من خلال الاجتماعات مع الزعماء السياسيين أو الدينيين أو الظهور العلني. وأعلن أيضاً أن كرواتيا ستتبرع للبوسنة والهرسك بلقاحات مضادة لفيروس كورونا.

كما أن استقرار البلد وقدرته وأداءه الوظيفي يتوقفان إلى حد كبير على المساواة بين جميع مواطنيه وشعوبه الثلاثة المكونة له - البوشناق والصرب والكروات. وإذا لم تحترم المساواة احتراماً كاملاً، فإنها يمكن أن تكون مصدراً للتوتر والجمود الوظيفي والأزمة السياسية.

ويمكن كفالة المساواة بين جميع المواطنين والشعوب المكونة من خلال الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه للقانون الانتخابي في البلد. ويجب اعتماد قانون الانتخابات بعد إصلاحه قبل الانتخابات العامة لعام 2022 من أجل كفالة المساواة بين جميع المواطنين وبين الشعوب المكونة للبلد وإزالة جميع أشكال التمييز في العملية الانتخابية. ولذلك، من الواضح أن من الضروري اغتنام الفرصة الهائلة التي يتيحها عام 2021.

ونظراً لأن العملية مستعجلة، يجب تشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات على وجه السرعة لمعالجة التغييرات التي أدخلت على قانون الانتخابات لتنفيذ أحكام المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك ولمعالجة أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الموثوقة والمنصفة في إدارة الانتخابات حاسمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استعادة ثقة المواطنين في الانتخابات، الأمر الذي سيسهم أيضاً إسهاماً إيجابياً في شرعية النتائج الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري كفالة إجراء الانتخابات في المستقبل وفقاً للمعايير الأوروبية وعلى أساس التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة البندقية.

وتسهم المحاولات الجارية لتحويل التركيز عن الإصلاحات الشاملة التي تمس الحاجة إليها في تعميق التحديات في البوسنة والهرسك. وما يحتاج إليه البلد اليوم هو تعاون أكبر بكثير وانقسام أقل بكثير. وللأسف، شهدنا في الأسابيع الأخيرة محاولات خطيرة وغير مقبولة لزعزعة استقرار المشهد السياسي الهش أصلاً في البلد. وينبغي إدانة التكهّنات بشأن التغييرات الحدودية التي تخلق مخاوف جديدة من عدم الاستقرار والانقسام العرقي والحرب المحتملة، إدانة قوية وبالإجماع.

وتقع المسؤولية عن مستقبل البوسنة والهرسك في المقام الأول على عاتق شعوبها وقادتها السياسيين ومؤسساتها. وينبغي أن نشجعها على التوصل إلى حلول توفيقية تجعله بلداً أكثر استقراراً وفاعلاً. لقد حان الوقت لكي يتولى البلد زمام الإصلاحات الحاسمة وأن يبين أنه قادر على تكييف مصيره بنجاح. إن النظر إلى الوراء والحفاظ على الوضع الراهن غير المرضي يدفع آلاف الشباب إلى الهجرة. ويمكن أن يشكل النجاح في إنجاز الإصلاحات الانتخابية وتخفيف حدة التوترات السياسية أساساً جيداً لتحويل تركيز البلد إلى بناء منظورات سياسية واقتصادية وديمقراطية سليمة.

وفي الختام، تؤيد كرواتيا بقوة البوسنة والهرسك في الوفاء بالاولويات الـ 14 التي حددتها المفوضية الأوروبية، وبالتالي تحقيقها لمركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. ونرحب أيضاً بإنشاء لجنة التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخراً، وهو ما نراه دليلاً على أنه يمكن إيجاد حلول، وعلى اتخاذ خطوات هامة فيما يتعلق بالبلد. وستواصل كرواتيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تقديم الدعم القوي للبوسنة والهرسك في طموحها للاندماج. وفي هذه العملية، سنقدم للبلد كامل دعمنا السياسي وخبرتنا الفنية ومساعدتنا.

ويجب أن يركز مستقبل مزدهر للبوسنة والهرسك على الديمقراطية والمساواة في إطار مجتمعها متعدد الجنسيات، وعلى سيادة القانون والحكم الرشيد، وعلى ضمانات قوية بأن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان وحرياته. وفي سعي البوسنة والهرسك إلى تحقيق تلك القضية النبيلة، سيكون لها دائماً صديق وشريك في كرواتيا المجاورة.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة، نيمانيا ستيفانوفيتش

للأسف، تتعقد جلسة آخرى لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك في ظروف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد حارب العالم، بما في ذلك غرب البلقان، هذا العدو الخفي لأكثر من عام. وخلال هذا الوقت من المصاعب أظهرت صربيا والبوسنة والهرسك وشعباهما صداقة وتضامنا قوين بينهما. وتعاون بلدانا تعاوننا مكثفا في مكافحة الجائحة وعواقبها الكارثية. وكفلا، في جملة أمور إقامة "ممر أخضر" فعال داخل منطقة اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لتيسير تدفق السلع، ولا سيما المنتجات ذات الطابع الإنساني، واعتمدت تدابير لحرية تنقل المواطنين دون الالتزام بإجراء اختبارات كوفيد-19 بواسطة تحليل التفاعل البوليميري المتسلسل.

ويشرفني ويسرني أن أشير إلى أن بلدي لم يتردد قط، في الوقت الذي يبذل فيه جهودا وطنية للتطعيم، في أن يقدم المساعدة إلى جيرانه بما في ذلك البوسنة والهرسك، بإرسال كميات كبيرة من اللقاحات إليها. وفي 2 آذار/مارس، سافر الرئيس فوتشيتش إلى سراييفو لتسليم 10 000 جرعة من اللقاحات شخصيا. وعقب اجتماعه مع جميع أعضاء رئاسة البلد الثلاثة في تلك المناسبة، تبرعت حكومة صربيا بـ 20 000 جرعة إضافية في 8 نيسان/أبريل لتطعيم سكان كانتون سراييفو داخل اتحاد البوسنة والهرسك. وخلال الأسبوع الأخير من شهر آذار/مارس أتيحت لمواطني البلدان المجاورة لنا فرصة التطعيم في بلغراد ونوفي ساد ونيش مجاناً وبدون تسجيل مسبق، وأعرب مواطنو البوسنة والهرسك عن حماسهم الكبير لهذا الخيار. وتتواصل تبرعات صربيا باللقاحات للبوسنة والهرسك، وهي أكبر تبرعاتها للبلدان الأخرى، وتبين مدى استعداد بلدي لدعم ذلك البلد والمساهمة فيه من خلال التعاون النشط في كفاحه للجائحة. وبالإضافة إلى التخفيف من المشاكل وخطورة التحديات، سيساعدنا تعاوننا في أوقات المحك هذه على تعزيز وتطوير عملنا مع كجيران طبيين في الأيام المقبلة.

وكما بيّنا مرارا وتكرارا، فإن البوسنة والهرسك شريك هام جدا لبلدي. وما زلنا ندعم تعزيز علاقاتنا الثنائية وتعاوننا على أساس حسن الجوار، تماما كما نفعل مع بلدان المنطقة الأخرى. ونحن ملتزمون بالحوار السياسي وبناء الثقة والتضامن. وقد تكثف الحوار الرفيع المستوى كما نفذت مؤخرا زيارات لعدد من كبار المسؤولين في صربيا والبوسنة والهرسك. ويعتبر التعاون بين بلدينا مثمرا للغاية في مجال الاقتصاد. ويتجلى ذلك في مجال الاستثمار على وجه الخصوص. وتعتبر صربيا ثالث أكبر مستثمر في البوسنة والهرسك. ونقدّر حقاً التقدم المحرز في مشاريع الهياكل الأساسية ويسرنا أن العمل الذي بدأ فيه لم يتوقف خلال هذه الجائحة. ومن بين هذه المشاريع بناء طريق سريع بين بلغراد وسراييفو.

ونذكر ونثق بأن التعاون الإقليمي ليس ضروريا فحسب، بل لا يمكن تحقيقه أيضا إلا إذا بيّنا جميعا استعدادنا للعمل معا من أجل تحقيق الرؤية الاستراتيجية لمنطقة أفضل للجميع انطلاقا من علاقات حسن الجوار. وتبذل صربيا، من خلال تعاونها البناء والنشط داخل المنطقة، كل جهد ممكن للتأثير إيجابيا على السعي إلى تحقيق المصالح المشتركة وإثبات أن تقاسم القيم المشتركة سيساعدنا على بلوغ الأهداف نفسها - أي جعلنا أقرب إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي. ونؤيد عمليات التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك ونرحب بجميع الخطوات التي تتخذها في ذلك الاتجاه.

وتتمثل أولوية صربيا في صون السلام والاستقرار. وأود في هذا السياق أن يؤكد مجدداً أن بلدي، بصفتي ضامناً لاتفاق دايتون للسلام، يحترم سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وشعوبها وكيانها المكونين لها: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، اللذين تقيم صربيا معهما علاقات خاصة بموجب اتفاق دايتون. ستواصل صربيا تعاونها المكثف والمفيد مع السلطات المركزية وسلطات الكيانين في البوسنة والهرسك. إن المساواة في السيادة بين الدول واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والحل السلمي للنزاعات واحترام الاختلافات هي المبادئ التي تتمسك بها صربيا في علاقاتها مع جميع الدول. تحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد صربيا جميع الاتفاقات التي يمكن التوصل إليها بين الكيانين وبين الشعوب الثلاثة المكونة، وترحب في هذا السياق بإجراء انتخابات محلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وكذلك بالانتخابات التي جرت في موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020.

لقد تم التوصل إلى اتفاق في دايتون على أساس التسوية، ويعكس توازناً دقيقاً بيد أنه تحقق بشق الأنفس بين المفاهيم المتعارضة في دستور البوسنة والهرسك. ولذلك، فإن جميع المحاولات لتقديم نموذج سائد قبل أكثر من 25 عاماً على نموذج آخر لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الكامل والدائم للوضع في البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن نكفل تحقيق السلام والرخاء في المنطقة، ونرفض أي عمل يتعارض مع مبادئ اتفاق دايتون. وعليه نذكر بأن آلية تعديل الاتفاق معروفة جيداً وهي تدعو إلى اتفاق يعنى بالكيانين والشعوب الثلاثة المكونة لهما. وترفض جمهورية صربيا أي تدخل أو حلول تفرض عليها سواء من داخل البوسنة والهرسك أو خارجها.

وتحترم صربيا تماماً حق جميع البلدان في إدارة سياستها الخارجية بصورة مستقلة، بما في ذلك الانضمام إلى التحالفات العسكرية والسياسية. وهي تحترم بنفس القدر حق الدول في تنفيذ أنشطة فردية قد تؤدي أو لا تؤدي إلى نيل عضوية تلك التحالفات. وستدعم صربيا، بصفتها ضامنة لاتفاق دايتون للسلام، جميع الاتفاقات أو الترتيبات التي يتوصل إليها الكيانان والشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك بطريقة مشروعة.

وتدعو صربيا جميع الأطراف الفاعلة في العمليات السياسية في البوسنة والهرسك داخل البلد وكذلك ممثلي المجتمع الدولي إلى إظهار المزيد من المسؤولية. وفي هذا الصدد، ترى صربيا أن الحوار في إطار مؤسسات البوسنة والهرسك هو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة والتوصل إلى حل توافقي للمسائل ذات الصلة بتنمية البلد في المستقبل وباستقرار المنطقة بأسرها. ويتعين مواصلة سياسة الحوار وعلاقات حسن الجوار والتعاون التي لا بديل عنها. وستواصل صربيا، كما فعلت في الماضي، تقديم أقصى مساهماتها البناءة إلى تلك الجهود.

المرفق العشرون

بيان أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بصفته مراقبا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الـ 27 الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

أود أولاً أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل السامي فالنتين إنزكو، وأكرر دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لبعثته.

في ديسمبر/كانون الأول 2019، حث مجلس الاتحاد الأوروبي الهيئات التنفيذية والتشريعية على جميع مستويات الحكومة على البدء في معالجة الأولويات الرئيسية الـ 14 المحددة في رأي المفوضية حول طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع مصالح جميع المواطنين للمضي البلد قدما نحو الاتحاد الأوروبي.

وفي العام الماضي، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض الخطوات لمعالجة الأولويات الرئيسية الواردة في ذلك الرأي، بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات محلية في موستار للمرة الأولى منذ عام 2008، واعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب، والإطار الاستراتيجي لإصلاح الإدارة العامة على جميع مستويات الحكومة، فضلا عن الأعمال التحضيرية لعقد اللجنة البرلمانية لتحقيق الاستقرار والانتساب.

وندعو سلطات البلد إلى الاستفادة من هذا الزخم واغتنام فرصة عام 2021 هذا، وهو عام غير انتخابي، لمواصلة المشاركة في الإصلاحات، مما يعطي دليلا ملموسا على أن البوسنة والهرسك مستعدة للقيام بما يلزم لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ولن تتقدم البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي إلا من خلال تنفيذ الإصلاحات.

ونتوقع من البوسنة والهرسك أن تكفل هذا العام على وجه الخصوص إجراء الانتخابات المقبلة وفقا للمعايير الأوروبية من خلال تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، وبضمان شفافية تمويل الأحزاب السياسية. ومع مراعاة الآليات المؤسسية التي وضعها اتفاق دايتون للسلام، تحتاج البوسنة والهرسك إلى إجراء مزيد من الإصلاحات الدستورية والانتخابية لضمان المساواة وعدم التمييز بين مواطنيها، ولا سيما من خلال معالجة الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش - فينشي.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن دستور البوسنة والهرسك لا يزال غير ممثل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفقا للحكم الصادر في قضية سيديتش وفينشي ضد البوسنة والهرسك والقضايا ذات الصلة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن عددا من قرارات المحكمة الدستورية لم تنفذ بالكامل بعد. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى عملية إصلاح انتخابي شاملة، من خلال حوار حقيقي وتمشيا مع المعايير الأوروبية، من شأنها القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه لا ينبغي اتخاذ

أي خطوات تشريعية أو سياسية تزيد من صعوبة تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش - فينشي والأحكام المتصلة بها.

ونتوقع أيضا من البوسنة والهرسك أن تعمل بتصميم على تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ 14 الأخرى، ولا سيما من أجل تعزيز سيادة القانون، وخاصة استقلالية ونزاهة القضاء ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة التطرف وضمان استقلال وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين وتعزيز عمالة الشباب والتعليم والمساواة بين الجنسين وتجديد جهودهم نحو الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

ونأسف لأن عام 2020، الذي احتفلنا فيه بالذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتسا والذكرى السنوية لاتفاقات دايتون/باريس للسلام، اتسم باستمرار الخطاب القومي الذي يهدف إلى خلق مناخ من الانقسام، بما في ذلك من جانب السلطات العامة والسياسيين.

وفي هذا العام، 2021، نتوقع من القادة السياسيين أن يتخذوا إجراءات قوية وملموسة تثبت التزامهم العميق بتعزيز المصالحة في البلد. إن النزعة التحريفية، ولا سيما التقليل من الإبادة الجماعية في سربرينيتسا أو إنكارها، وتمجيد مجرمي الحرب، تتناقض مع قيم الاتحاد الأوروبي وتتعارض مع احتمال الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من دعواتنا المتكررة لإنشاء نظام فعال لإدارة الهجرة واللجوء، لم تتمكن السلطات من منع أو معالجة أزمة إنسانية خطيرة على نحو سريع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عندما ترك عدة مئات من المهاجرين واللاجئين دون مأوى لائق في فصل الشتاء. ومنذ ذلك الحين اتخذت السلطات تدابير ملموسة لتلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا. ويجب مواصلة هذه الجهود، مع مراعاة الحاجة إلى تقاسم عادل للمسؤوليات بين الكيانات والكانتونات فيما يتعلق بقدرات الإقامة، فضلا عن العمل الرامي إلى تعزيز قدرات إدارة الحدود.

ولا تزال البوسنة والهرسك، مثل بقية أوروبا، تتأثر تأثرا شديدا وبوباء فيروس كورونا العالمي كوفيد-19. وفي هذه الأوقات العصيبة، ما زال الاتحاد الأوروبي منخرطا بقوة في مساعدة البوسنة والهرسك على تلبية الاحتياجات الصحية الفورية والأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل الناجم عن الوباء. إن الخطة الاقتصادية والاستثمارية للمفوضية لعام 2020 لإيصال اللقاحات - التي أطلقت على أساس صك تم توقيعه مؤخرا لمنح ما قبل الانضمام لتغطية تكلفة اللقاحات التي أعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بيعها إلى غرب البلقان - فضلا عن الدعم الهام الذي يقدمه فريق أوروبا إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، تبرهن مرة أخرى على التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه البوسنة والهرسك وجميع شركاء غرب البلقان.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في الميدان وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه الثابت لعملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي وللولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على التخلي عن الخطاب الانقسام والانعصالي المتجذر في الماضي. ونود أيضا أن نكرر تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي القاطع بسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية وتنوعها المتعدد الأعراق. هذا هو موقفنا الثابت الذي لم يتغير. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييدا تاما وحازما المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك باعتبارها بلدا واحدا موحدًا وذا سيادة.